منظمة
العمل
الدولية

قطاع التعاونيات في لبنان

ما دوره؟
ما مستقبله؟

تقرير تقني

المكتب الاقليمي للدول العربية

قطاع التعاونيات في لبنان

ما دوره؟

ما مستقبله؟

منظمة العمل الدولية

المكتب الاقليمي للدول العربية

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٨

الطبعة الأولى ٢٠١٨

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب المطبوعات في منظمة العمل الدولية (الحقوق والأذونات/التراخيص)، مكتب العمل الدولي، CH-١٢١١ Geneva ٢٢، سويسرا، عبر البريد الكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟ / منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية. – بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨

ISBN ٩٧٨٩٢٢٦٣٠٧٣٣٩ (print)

ISBN ٩٧٨٩٢٢٦٣٠٧٣٤٦ (web pdf)

منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على المطبوعات والمنتجات الرقمية الصادرة عن مكتب العمل الدولي من خلال زيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns .

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
www.ilo.org/arabstates

المحتويات

١ **الخلفية** ٧

١,١ التعاونيات: الفاعل الاقتصادي الرئيسي في جميع أنحاء العالم ٧

١,٢ أسئلة البحث ٨

٢ **قطاع التعاونيات في لبنان** ٩

٢,١ لمحة عامة عن القطاع ٩

٢,١,١ توزيع التعاونيات الجغرافي ٩

٢,١,٢ اختصاصات التعاونيات ٩

٢,١,٣ الحركة التعاونية ١١

٢,٢ الإطار التنظيمي التعاوني ١١

٣ **منهجية البحث** ١٣

٣,١ النهج ١٣

٣,٢ العيّنة ١٤

٤ **نتائج البحث** ١٥

٤,١ العضوية ١٥

٤,١,١ تأييد المبدأ والعضوية بالأرقام ١٥

٤,١,٢ القدرة على توسيع نطاق العضوية ١٦

٤,٢ ممارسة الأعضاء للسّلطة الديمقراطية والإستقلالية والإستقلال ١٨

٤,٢,١ تأييد المبدأ ١٨

٤,٢,٢ القدرة على الإستثمار ١٩

٤,٣ المشاركة الإقتصادية للأعضاء ٢١

٤,٣,١ تأييد المبدأ وحجم المبيعات ٢١

٤,٣,٢ إدماج التعاونية في سلاسل القيمة الغذائية والزراعية ٢٢

٤,٣,٣ قدرة التعاونيات على خلق فرص عمل ٢٤

٤,٤ التعليم والتدريب والمعلومات ٢٥

٤,٥ الإهتمام بشؤون المجتمع ٢٥

٤,٥,١ تأييد المبادئ ٢٥

٤,٥,٢ العوامل التي تؤثر على تأسيس التعاونية ٢٥

٥ **الخلاصة والتوصيات** ٢٨

٦ **المراجع** ٢٩

٧ **المرفق استبيان إستقصائي** ٣٠

لائحة الرّسوم البيانيّة

الرسم ١: التوزيع الجغرافي للتعاونيات المسجلة بحسب المنطقة (٢٠١٧) ٩
الرسم ٢: توزيع التعاونيات المسجلة بحسب قطاعات الأنشطة (٢٠١٧) ١٠
الرسم ٣ : متوسط عدد أعضاء التعاونيات الحالي وعند تأسيسها ١٥
الرسم ٤: توزيع أعضاء التعاونيات والمزارعين بحسب الفئات العمرية ١٦
الرسم ٥: التوزيع بحسب نوع إستثمار التعاونية ١٩
الرسم ٦: توزيع مختلف أنواع الإستثمار في المعدات ٢٠
الرسم ٧ : مصدر الصناديق الإستثمارية ٢١
الرسم ٨ : قنوات بيع التعاونيات ٢٢
الرسم ٩: مواقع بيع التعاونيات ٢٣
الرسم ١٠: أهمية العوامل ذات الصّلة بالسّعر على قرار المزارعين بإنشاء تعاونيات ٢٦
الرسم ١١: تدرّج في أهمية العوامل التي تؤدي إلى إنشاء التعاونيات بحسب المشاركين ٢٧

لائحة الجداول

الجدول ١: توزيع العينة بحسب مناطق وقطاعات النشاط ١٤
الجدول ٢: توزيع العينة التي شملتها الدراسة بحسب سنة تأسيسها ١٤
الجدول ٣: مستوى تعليم المشاركين ١٤
الجدول ٤: تأييد مبدأ العضوية ١٦
الجدول ٥: نتائج إرتداد المربعات الصغرى العادية التي تظهر قدرة التعاونيات على توسيع عضويتها ١٧
الجدول ٦: تأييد مبادئ المراقبة الديمقراطية للعضوية والإستقلال الذاتي والإستقلالية ١٩
الجدول ٧: تأييد مبدأ المشاركة الإقتصادية للأعضاء ٢١
الجدول ٨: متوسط عدد الموظفين بدوام كامل وجزئي بحسب مختلف أنواع التعاونيات ٢٤
الجدول ٩: التوزيع بحسب نوع جنس الموظفين وجنسياتهم ٢٤
الجدول ١٠: التعليم والتدريب والمعلومات – والتعاون بين مبادئ التعاونيات ٢٥
الجدول ١١: تأييد مبدأ الإهتمام بشؤون المجتمع ٢٥

شكر وتقدير

أعد هذه الدراسة كل من كنج حمادة، جاد شعبان وإيلينا سرور، تحت إشراف لمى عويجان، المستشارة الاقليمية لأنشطة أصحاب الأعمال في مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية. تم تلقي تعليقات قيمة وردود فعل أثناء إعداد الدراسة من كل من لمى عويجان ومنير بساط من جمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة الصناعات الغذائية اللبنانية وغسان منعم من الاتحاد الوطني للتعاونيات اللبنانية في لبنان وماجدة مشيك من وزارة الزراعة. والشكر أيضاً إلى المشاركين في المشاورات الثلاثية على المستوى الوطني بشأن مسودة الدراسة التي عُقدت في بيروت في تموز/يوليو وكانون الاول/ديسمبر ٢٠١٧، بالإضافة إلى رهام راشد من منظمة العمل الدولية لدعمها في اصدار هذه الدراسة.

١ الخلفية

١,١ التعاونيات: الفاعل الاقتصادي الرئيسي في جميع أنحاء العالم

تُساهم التعاونيات إسهاماً كبيراً في إقتصاد العديد من الدول. وتتيح نُظم إدارتها وقيمها التغلب على التّحديات الإقتصاديّة الصغيرة في المناطق الريفية والحضريّة على حدّ سواء. يعتبر واضعو السياسات أن التعاونيات هياكل أساسيّة قوية قادرة على خلق فرص عمل، والتخفيف من حدّة الفقر والحدّ من النزوح الريفي. كما وساهمت التعاونيات في العديد من المجتمعات المحليّة بزيادة الحماية والضمان الإجتماعيّين، بالإضافة إلى تعزيز الشبكات الإجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١). وتُوفّر التعاونيات الزراعية لصغار ومتوسطي المزارعين بشكل خاصّ فوائد إقتصادية كبيرة، منها تقاسم الأصول والموارد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التفاوضية وبالتالي زيادة أكبر في عائدات الإنتاج (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١).

وتُعتبر التعاونيات جهات فاعلة اقتصادية رئيسية في جميع أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. فعلى سبيل المثال، توفّر التعاونيات في فرنسا أكثر من مليون وظيفة وتُمثل ٣,٥ في المائة من السّكان العاملين النشطين، وفي كينيا يكسب ٦٣ في المائة من السكان قوتهم من القطاع التعاوني؛ أما في ماليزيا والبارجواي وإسبانيا، ف ٢٧ في المائة و١٨ في المائة و١٥ في المائة من السكان على التوالي هم أعضاء في التعاونيات، في حين أن ٩١ في المائة من المزارعين في اليابان[١] هم أعضاء في التعاونيات. وتنعكس قدرة التعاونيات على خلق فرص العمل في أثرها الاقتصادي أيضاً؛ فتمثل مثلاً التعاونيات في إيطاليا ١٣ في المائة من العمليات المصرفية و٣٠ في المائة من قطاع الإستهلاك والتوزيع و٥٠ في المائة من الأغذية الزراعية التي «صنعت في إيطاليا»، ويبلغ مجموع مبيعاتها ١٢٧ بليون يورو و٧.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني لعام ٢٠١٣[٢].

مبادئ التعاونية

المبدأ ١، العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات اختيارية، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة الجمعية وقبول مسؤوليّات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس – رجل أو امرأة – أو في المركز الاجتماعي أو في المعتقدات السياسية والدينية.

المبدأ ٢، ممارسة الأعضاء للسّلطة الديمقراطية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات. وللأعضاء حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد).

المبدأ ٣، المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية تعاونية. ويتلقى الأعضاء تعويضًا محدوداً عن رأس المال المُسهم بموجب شروط العضوية، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطات للأغراض الآتية: تنمية جميعتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم ويتناسب مع معاملاتهم، ويدعم النشاطات الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء.

المبدأ ٤، الإستقلالية والإستقلال

تخضع التعاونيات لمراقبة أعضائها، ومن سماتها الإستقلالية والعون الذاتي.

المبدأ ٥، التعليم والتدريب والمعلومات

تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم.

المبدأ ٦، التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضاءها بأكبر قدر ممكن من الفعالية، بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

المبدأ ٧، الإهتمام بالمجتمع المحلي

تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

---

١ التحالف التعاوني الدولي. حقائق وإحصائيات التعاونيات. http://ica.coop/en/co-op-facts-and-stats

٢ كانت هذه النسبة ٢,٥ في المائة في اواخر التسعينات. أنظر إلى Versani (٢٠١٣)

ويُعرّف التّحالف التعاوني الدولي التعاونيات[٢] بأنها مؤسسات تجارية يملكها ويديرها أعضاؤها. ووفقاً للتّحالف التّعاوني الدّولي، تعمل التعاونيات إتساقاً مع القيم (المساعدة الذاتية والمسؤوليّة الذّاتية والديمقراطية والمساواة والعدالة والتّضامن)، وهدفها ليس الرّبح فقط. كما ويعتمد نجاح التعاونيات على قدرتها على تنفيذ المبادئ التعاونية الدولية (أنظر إلى النّص أعلاه)، أو بمعنى آخر، على قدرتها على تطبيق قيمها.

١,٢ أسئلة البحث

يواجه القطاع الزّراعي اللّبناني تحديات عدّة، مثل تجزئة الأراضي وارتفاع كلفة الإنتاج للمزارعين الصّغار والمتوسطين وعدم توافر تسهيلات وخدمات كافية بعد الحصاد. وعلى النقيض من نجاح التعاونيات على الصعيد العالمي، غالباً ما يُعتبر ضعف التعاونيات اللبنانية أحد العوامل التي تعيق نمو وتنمية قطاعي الزراعة والزراعة الغذائية. وعلى سبيل المثال، تشير استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية (٢٠١٥-٢٠١٦) إلى:

> "يؤثّر ضعف العمل التعاوني في لبنان سلباً على القطاع الزراعي بالإجمال. ولا توجد سياسات وبرامج وطنية ومحلية لتنمية العمل التعاوني، ممّا يؤدي إلى ضعف دعم القطاع العام للتّعاونيات وللتأمين ضد الكوارث الطبيعية على مختلف المستويات: الهيكليّة والتنظيميّة والتشريعيّة والتخطيط والتّشغيل والرّصد والمراقبة. وهناك عدد ملحوظ من التعاونيات الزراعية الغير ناشطة، وانخفاض في نسبة تسجيل المزارعين بالتعاونيات (بسبب فقدان الحوافز)، فضلاً عن انخفاض عدد الأعضاء الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في مراكز الإرشاد والخدمات التعاونية، ولا تستطيع التعاونيات الحصول على قروض استثمارية» (وزارة الزراعة (٢٠١٥، ص ٢٧))"

وفي ضوء هذه الخلفية والنجاح النّسبي العالمي لنظم التعاونيات في استدامة سبل المعيشة وفرص العمل والدخل في المجتمعات الريفية، تنصّ أسئلة البحث على ما يلي:

- لماذا كانت قدرة الحركة التعاونية على العمل كدافع للتنمية والنمو في قطاعي الزراعة والغذاء الزراعي محدودة؟
- ما هي التحديات والحواجز التي تُعيق نمو التعاونيات وتوسّعها؟
- ما هي الإصلاحات والإجراءات اللازمة التي تسمح بنمو ونجاح قطاع التعاونيات اللبناني؟

وسيعالج هذا التقرير مسائل البحث من خلال تقديم لمحة عامة عن قطاع التعاونيات اللبنانية (القسم ٢). ثم يليه في القسم ٣ عرض لمنهجية البحث التي تتبع الفرضية التّالية: «يعتمد نجاح التعاونيات على قدرتها على أداء الأعمال التجارية والعمل بشكل إستباقي على تطبيق مبادئ الحركة التعاونية» باعتبارها نقطة إنطلاق لتطوير أدوات البحث. أما في القسم ٤، فسيتم عرض نتائج البحث بالتفصيل، وأخيرًا يختتم القسم ٥ بالإجابة على أسئلة البحث وتقديم توصيات بشأن تغيير السياسات والإجراءات.

٢ اعتمد التحالف التعاوني الدولي التعاونيات البيان المنقح بشأن الهوية التعاونية، والذي يتضمن تعريف التعاونية وقيمة التعاونيات ومبادئ التعاونيات السبع. https://ica.coop

٢ قطاع التعاونيات في لبنان

٢,١ المحة عامة عن القطاع

٢,١,١ توزيع التعاونيات الجغرافي

نشأت عام ١٩٣٧ أول تعاونية في لبنان وهي التعاونية الزراعية في العبادية. بلغ مجموع التعاونيات المسّجلة في البلاد ٤٥ في عام ١٩٧١، وارتفع هذا العدد ليبلغ ١٢٣٨ تعاونية في العام ٢٠١٧. تتوزّع هذه التعاونيات في جميع أنحاء لبنان وتركّز وجودها بالأخصّ في الجنوب والنبطية (٣ في المائة كما يظهر في الرسم ٧) وينخفض وجودها نسبياً في البقاع، أي ٧ في المائة في زحلة والبقاع الغربي، مع العلم أنها مناطق ذات إنتاج زراعي كثيف وحيث تسود المزارع الكبرى والمتوسطة الحجم. وبحسب قانون التعاونيات، لا يمكن إنشاء أكثر من تعاونية واحدة مشابهة في قرية لا يتجاوز عدد سكانها ال ٢٠٠٠٠. يُقدّر أصحاب العمل أن ما يُقارب ثلث التعاونيات المسجّلة ناشط وأشار الخبراء إلى أنه يتم تأسيس العديد من التعاونيات كوسيلة للحصول على الأموال والمعدّات من وزارة الزراعة والجهات المانحة الدولية.

الرسم ١: التوزيع الجغرافي للتعاونيات المسجلة بحسب المنطقة (٢٠١٧)

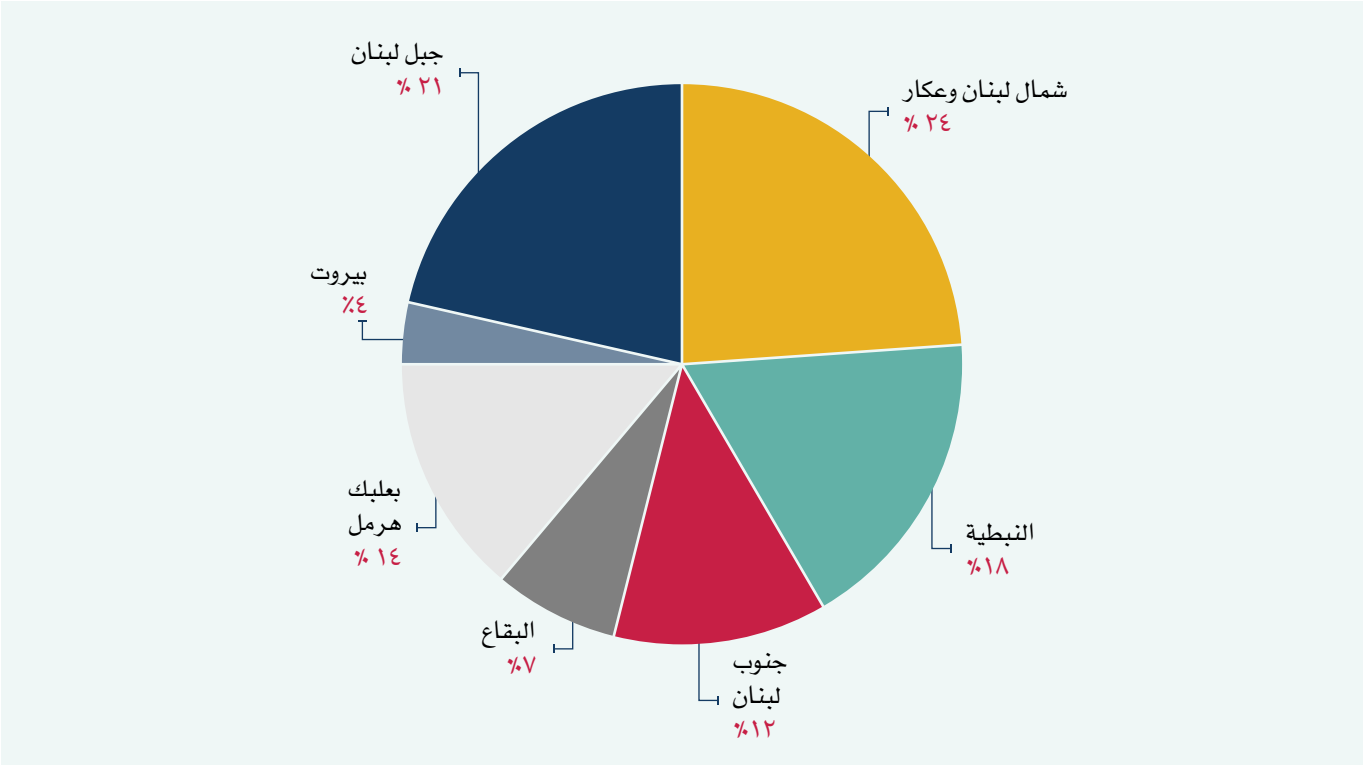

المصدر: الإتصالات الشخصية المديرية العامة للتعاونيات

٢,١,٢ اختصاصات التعاونيات

وكما يظهر في الرسم ٢، فإن نصف التعاونيات المسجّلة (٥١ في المائة) هي تعاونيات زراعية ويعمل حوالي ربعها (٢٧ في المائة) في قطاع الغذاء الزّراعي ومن بينها ١٢٥ تعاونية نسويّة مسجلة تعمل معظمها في تصنيع المنتجات الغذائية التقليدية اللبنانية[٤].

يتم عادةً تنظيم التعاونيات الزراعية حول وسائل ميكانيكية للإنتاج وتُركّز على منح قيمة لتوفير الإمدادات الأولية والدعم التسويقي النهائي للمزارعين. وفي حالة إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، تُدير التعاونيات مصانع للطّحن. وفي الحالات الناجحة – والقليلة جداً، تستخدم تعاونيات الفاكهة والخضار وسائل الفرز والتعبئة والتغليف والتخزين البارد لما بعد الحصاد. على الرغم من ارتفاع أعداد

٤ وتشمل الأغذية اللبنانية التقليدية المصنعة: المنتجات الجافة: فطائر القمح، الفريكه، القمح المشوي المملح، الكشك، نواة الصنوبر، أوراق الكرمة. تقطير: مياه النعناع، زهر البرتقال، مياه الورد، مياه إكليل الجبل، مياه المريمية والزعتر. الفواكه المجففة. إعداد الطعام: الخرشوف في محلول ملحي، الفاصوليا الخضراء، البامية في صلصة الطماطم، المسقعة الجاهزة للأكل، الفاصوليا الخضراء الحارة. الأعشاب والتوابل: اليانسون، الريحان، الزوفا، أوراق الغار، شاي التيزان اللبناني، النعناع، أوريغانو، إكليل الجبل، المريمية، السماق، مزيج من الزعتر، العسل. مربيات. منتجات الألبان: لبنة الماعز، كشك أخضر في زيت الزيتون، شانكليش الماعز. دبس: كاروب، عنب، رمان. زيت الزيتون وإعداد الزيتون. مخللات. يحفظ. شراب: المشمش، البرتقال المر، الحمضيات، التوت، الورد. الخل. البسكويت والكعك: بسكويت الكروب، بسكويت السمسم المالح، كعك الينسون الحلو، كعك الزعتر.

التعاونيات الزراعية، ٥،٤ في المائة فقط من المزارعين المسجلين هم أعضاء فيها[٥]. ويعود ذلك جزئياً إلى افتقاد التعاونيات لعنصر الجاذبية، كما وأن العديد منها لا يحترم مبادئ العضوية المفتوحة. هنالك انطباع سلبي شائع بين المزارعين عن التعاونيات الأعضاء (٢٠١٢ بولات). ويعتقد أغلبية الأعضاء، فضلا عن غير الأعضاء، أن التعاونيات هي قنوات للحصول على مساهمات من الحكومات أو الجهات المانحة، وليست مؤسسات تجارية يمتلكها ويتحكّم بها الأعضاء.

الرسم ٢: توزيع التعاونيات المسجلة بحسب قطاعات الأنشطة (٢٠١٧)

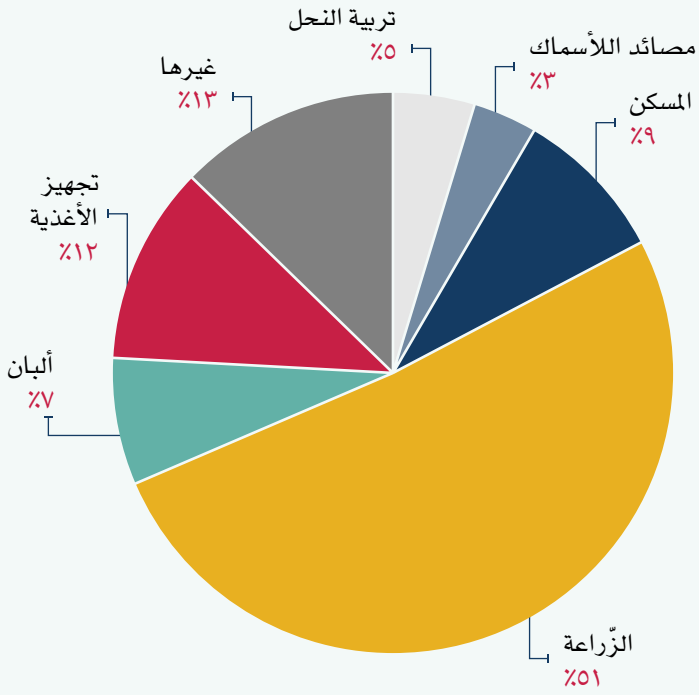

المصدر : الإتصالات الشخصية المديرية العامة للتعاونيات

وتعمل تعاونيات تجهيز الأغذية مع هياكل التكنولوجيا والإنتاج المتنوّعة؛ إذ يملك بعضها تكنولوجيا إنتاج صغيرة وحديثة بينما يملك البعض الآخر مرافق أساسية أكثر. وقد تلقت أغلبية واضحة من التعاونيات النسوية أموالاً من المانحين الدوليين و/أو من وزارة الزراعة. وتركّز الدعم على الهياكل الأساسية التعاونية وتوفير المعدّات، بالإضافة إلى بناء القدرات والتدريب على تقنيات الإدارة والإنتاج. وبالتالي تمكنت التعاونيات من إستيفاء معايير الجودة المطلوبة لكلّ من الأسواق المحلية وأسواق التصدير، على الرغم من أنها لم تُعالج بشكل كامل تحديّات التسويق والمبيعات. ويرى الخبراء الذين تمت مقابلتهم أن القدرة على تحسين الإنتاج وتوسيعه ترتبط بقدرة التعاونيات على دخول أسواق التصدير المتنوعة فضلا عن قدرتها على إقامة روابط مع الشركات الصناعية بوصفها موزّدًا للسلع شبه المصنعة.

وتُمثل التعاونيات التي تجمع صغار منتجي المنتجات الحيوانية والألبان وتربية النحل ومصايد الأسماك بالإضافة إلى الدواجن (محدودة) حوالي ١٥ في المائة من إجمالي التعاونيات. وعادة ما تكون هذه التعاونيات متخصّصة في جمع إنتاج صغار المنتجين، بما في ذلك الإنتاج المنزلي في حالة تربية الدواجن وتربية النحل. وتوجد قصص نجاح في قطاع تربية النحل الفرعي، حيثُ استطاع عدد محدود من التعاونيات جمع عدد كبير من الأعضاء (يتراوح العدد بين ١٠٠ و٣٠٠). وتقدم هذه التعاونيات أجهزة طرد مركزية قائمة على الرسوم لاستخراج العسل، والحدّ من رطوبته، وإعادة تدوير الشمع، وتوزيع العلاجات المضادة للفاروا، والدعم التقني. وقد نجحت بعض تعاونيات العسل أيضًا في تطوير علامات تجارية للعسل مستدامة وتنافسية.

٥ منظمة الأغذية والزراعة الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة.

٢,١,٣ الحركة التعاونية

يرتبط تطور التعاونيات إرتباطاً وثيقاً بالتطور في قدرة الدولة، بالإضافة إلى تطور سياسات التنمية الريفية والزراعية. وفي إطار ديناميكية الإصلاح الشهابي (أوائل الستينات) للحدّ من الفقر في الريف، تدعم الدولة اللبنانية إلى حد كبير تطور التعاونيات – ليس بالضرورة من حيث الأرقام، وإنما من حيث تحسين الكفاءات والأثر المحتمل على سبل العيش في الأرياف.

ونتيجةً للحرب الأهلية، انقسمت الأراضي اللبنانية إلى تكتّلات إقليمية وثقافية وسياسية تخضع كل واحدة منها لسيطرة مختلف الطوائف الدينية والأحزاب والقادة المحليين، ما يخلق تركيبة هشة تتألف من أقاليم ومجتمعات صغيرة.

وبما أن الدولة اللبنانية المعاصرة تفتقد إلى سياسات إنمائية زراعية وريفية محددة، أثّر التّعايش بين الأحزاب السياسية أيضاً على تطوّر التعاونيات. في هذا السياق، أدت الأحزاب السياسية ومبادرات الجهات المانحة إلى ظهور التعاونيات في فترة ما بعد الحرب.

وقد أعاق ذلك تطوّر الحركة التعاونية على الصّعيد الوطني. ومع ذلك، أظهرت التعاونيات في العديد من الحالات أنها عنصر فاعل في التغيّرات الإجتماعية، على سبيل المثال في حالة تعاونيات المرأة الريفية. إن بناء القدارات وبرامج التوعية الريفية في ما يتعلّق بدور التعاونيات التي تُعنى بالنساء والشباب يمكن أن يؤدي إلى دعم تطوير التعاونيات الفاعلة والمستدامة والتي تقوم بدور المؤسسات الطوعية الإجتماعية. اعرب العديد من أصحاب العمل عن الحاجة إلى إنشاء برامج للتدريب قبل بدء عمل التعاونيات. من المفترض أن يؤدي التدريب المسبق إلى توقّع وتقليس المشاكل في المستقبل. كما يضمن ذلك إضطلاع الأعضاء على مبادئ الحركة التعاونية الرئيسية وعلى أُسس الإدارة التعاونية قبل الشروع في تأسيسها.

التعاونيات النسوية

تواجه التعاونيات النسوية صعوبات في ضمان الاستدامة – لا سيّما في ما يتعلق بالتوازن بين المنتجات الموردة والطلب في السوق. وقد لعبت دورًا فعالاً في الدعوة إلى إحداث تغييرات اجتماعية ريفية، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديًا والحصول على الموارد المالية والإنتاجية. وبعد حرب ٢٠٠٦، لعبت التعاونيات النسوية الريفية دورًا ناشطًا في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل كما شاركت في العديد من الحملات العامة التي تنادي بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية.

ومنذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، أدت التعاونيات النسوية دورًا رئيسيًا في بناء السلام بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق الريفية من خلال تطوير المطابخ السورية – اللبنانية المختلطة، وتدريب المجموعات النسائية السورية على إنتاج المنتجات المنزلية – بما في ذلك التدريب على سلامة الأغذية، ودعم المأكولات السورية.

ومع ذلك، فلا تزال التعاونيات النسوية تواجه تحديات قائمة على نوع الجنس تتعلق بمحدودية التنقل. ووفقًا لقائد الحركة النسائية التعاونية، فلا تزال المرأة غير قادرة على استكشاف الأسواق والاجتماع والتفاوض مع العملاء والموردين، أو تسليم و/أو شراء البضائع.

٢,٢ الإطار التنظيمي التعاوني

صدر القانون الذي يحكم القطاع التعاوني في عام ١٩٦٤ (مرسوم رقم ١٧١٩٩)، وتمّ تعديله لاحقاً في عام ١٩٧٢، ١٩٧٧ و١٩٨٣. ويصف القانون التعاونيات بأنها منظمات غير هادفة للربح، بل تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها من خلال التعاون فيما بينها من أجل تحقيق هدف مشترك. أدّت التعديلات الأولى في عامي١٩٧٢ و١٩٧٧ إلى تغيير ثلاث مواد شملت خصائص التّعاونية ومعاينة إدارة التعاونيات لمجلس الإدارة. وقد تم تعديل القانون مرة أخرى في عام ١٩٨٣ مع إدخال تغييرات على مادتين تتعلقان بزيادة رصد أنشطة التعاونيات من قبل المديرية العامة للتعاونيات المسؤولة عن تسجيل جميع التعاونيات في لبنان[٦] ومساعدتها ورصدها.

وبموجب القانون، تُعفى التعاونيات من بعض الضرائب أهمّها ضريبة الأرباح وضريبتيّ الإيجار والبناء في البلدية ورسوم التمويل على العقود والضرائب على العقارات المملوكة. وقد شجعت هذه الإعفاءات التجار وكذلك مصدري الفواكه والخضار على إنشاء وتسجيل التعاونيات.

٦ بحسب القانون، يجب أن تتألّف التعاونية من عشر أشخاص على الأقل، وتحت إدارة مجلس تنفيذي. تتضمّن عملية التسجيل تقديم التعاونية استمارة إلى إدارة التعاونية. يجب عليها أن تشمل أسماء الأعضاء وإمضائهم وإسم التعاونية وأهدافها ونطاقها الإقليمي والقطاعي بالإضافة إلى ملف أعضائها المؤسسين وأرقام وقيم أسهمها. يجب على إدارة التعاونية أن تأخذ القرار خلال مدّة أقصاها شهرين بعد تقديم الاستمارة. عند الموافقة، يجتمع رسمياً ٢/٢ على الأقل من الموقعين على هذه الاستمارة لتأمين الدفع للأسهم والتصويت لمجلس الإدارة (٣-٧ أعضاء) ولجنة التدقيق (٣ أعضاء).

وتشمل **ولاية المديرية العامة للتعاونيات** تسجيل وإصدار التصاريح، إضافةً إلى الإشراف على التعاونيات ورصدها وتقديم الدعم المالي لها ولنقاباتها. ويشكل ذلك مصدر توتّر ونزاع مؤسسي مع وزارة الزراعة، فمنذ عام ٢٠٠٥ كانت هذه المهمة تحت إشراف مباشر من مكتب الوزير. وتعاني المديرية من نقص في الموارد البشرية والمالية. كما وأن حوالي ٦٥ في المائة من الوظائف شاغرة. ممّا أثّر بشدّة على قدرة المديرية على تقديم الدعم التقني على مستوى الإدارات الإقليمية. كما أثر نقص الموارد المالية على قدرة المديرية على تأمين المعدات، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات وقاعدة البيانات المركزية.

يُشكّل **الإتحاد التّعاوني اللّبناني** الهيئة التمثيلية لجميع التعاونيات المسجّلة، كما وأن عضويّته إلزاميّة. وقد أُنشئت اللّجنة بموجب المرسوم رقم ١٠٦٥٩ بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٨، ووفقاً لهذا المرسوم، يشمل تفويض الإتحاد التّعاوني اللّبناني دعم التعاونيات وتنسيق العلاقة مع الحكومة والتدريب وبناء القدرات. لا يزال الاتّحاد ناشطًا، لكنه يفتقر إلى الموارد المالية لتطوير استراتيجية وخطة للعمل واسعتي النطاق وذات تأثير كبير.

تمّ إنشاء **الإتحاد الوطني للإئتمان التعاوني** عام ١٩٦٨ وهو مكلّف قانونياً لتنظيم صرف القروض إلى التعاونيات – الأعضاء في الإتحاد. ومع ذلك، يتم تجميد العضوية في الاتّحاد بسبب انخفاض سعر الأسهم المطلوبة (استنادًا إلى القانون القديم والذي لم يتم تعديله بسبب الانكماش أو بسبب انهيار اللّيرة اللبنانية في منتصف ال ١٩٨٠). يبلغ مجموع التعاونيات الأعضاء في الإتحاد الوطني للإئتمان التعاوني ٢٠٦، لا تزال ٩٣ منها قائمة و٢٣ منها ناشطة (بولر، ٢٠١٢). يبلغ مجموع الأموال النقدية التابعة لإتحاد الوطني للإتمان التعاوني حوالي ٦ مليار دولار ويمكن إقراضها إلى التعاونيات.

٣ منهجية البحث

٣,١ النهج

اتّبعت في هذا البحث منهجية الكمية القائمة على جمع البيانات الأولية من خلال استبيان إستقصائي ميداني. تم جمع البيانات خلال شهر يوليو/تموز ٢٠١٧ استناداً على عيّنة من التعاونيات في جميع الأراضي اللبنانية. وشمل المسح التعاونيات الزراعية والغذائية الزراعية فقط.

ينقسم هذا الإستبيان إلى سبع أقسام هي:

- تعريف المسح والموافقة
- لمحة عامة عن التعاونية: بما في ذلك معلومات عن الأعضاء وطبيعة النشاط
- التوظيف: بما في ذلك تفاصيل عن الموظفين وتدريباتهم
- تأسيس التعاونية: أسباب تأسيسها الرّئيسية والدّعم الذي تلقته خلال مرحلة التّأسيس
- الاستثمار: بما في ذلك معلومات عن الاستثمار في المعدات والتوسع والتكنولوجيا
- الأصول: إدراج أصول التعاونيات كافة مثل آلات الإنتاج والمركبات
- الإلتزام بمبادئ التعاونية: يتضمن هذا القسم بيانات حول كل مبدأ حيث أعرب المشترك عن مدى موافقته أومعارضته على كل بيان.

وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من التعاونيات أيضًا إدراج منتجاتها وتقديم صور عنها بهدف دعم جهود منظّمة العمل الدولية لتطوير تطبيق التسويق الإلكتروني.

وتم تشكيل فريق من المسّاحين من مختلف المناطق اللبنانية إسناداً إلى خبرتهم في جمع البيانات ومعرفتهم بالمناطق التي يقيمون فيها. وارتكز تدريبهم على طرح أسئلة الإستطلاع واستخدام حاسوب لوحي حيث تم تحميل الإستبيان. وقد قاموا باستبيان تجريبي لمدة يومين لإختبار الأسئلة في الميدان والإضطلاع على عملية المسح.

ويُعتبر إنخفاض معدّل إستجابة التعاونيات أحد الصّعوبات الرّئيسية خلال عمليّة جمع البيانات إذ أن عدد كبير منها يُعتبر غير ناشط. وبالتالي، شملت نتائج المسح النهائية التعاونيات الناشطة بشكل رئيسي. وقد تم إختيار التعاونيات عشوائياً من قائمة مديرية التعاونيات.

وقد تم تثليث نتائج الدراسة الاستقصائية النوعية من خلال استعراض المطبوعات المتاحة وكذلك المقابلات والاتصال الشخصي مع الخبراء والممارسين الميدانيين. وفي ما يلي خصائص العينة بالتفصيل، في القسم الفرعي ٣,٢؛ يليه عرض للنتائج في القسم ٤ باستخدام مبادئ التعاونية «كتهديد أدريان» يوجّهنا خلال مختلف القضايا والمواضيع.

٣,٢ العيّنة

تتكون العينة التي شملها المسح من ١٤٧ تعاونية، وتُشكل تعاونيات الزراعة والغذاء الزراعي ١٥ منها. تتوزّع التعاونيات على جميع المناطق والقطاعات النّاشطة كما يظهر في الجدول ١، ويعكس ذلك التوزيع الوطني والمصحّح عملياً للتعاونيات غير الناشطة.

الجدول ١: توزيع العينة بحسب مناطق وقطاعات النشاط

المنطقة	قطاع النشاط						
	الزيتون	الفواكه	VEGETABLES	الأسماك	AGRO-FOOD	التسويق	المجموع
البقاع ، بعلبك – الهرمل	٪٢,٧	٪٤,١	٪٢,٧	٪١,٤	٪١٥,٦	٪٠,٧	٪٢٧,٢
عكار	٪٠,٧	٪٢,٠	٪٤,١	–	٪٦,٨	٪٠,٧	٪١٤,٣
جبل لبنان	٪٥,٤	٪٥,٤	٪٢,٠	٪١,٤	٪٢,٠	٪٣,٤	٪١٩,٧
جنوب لبنان – النبطية	٪١٠,٩	٪٠,٧	–	٪٠,٧	٪١٠,٩	٪٣,٤	٪٢٦,٥
شمال لبنان	٪٨,٢	٪٢,٠	–	٪٠,٧	٪١,٤	–	٪١٢,٢
المجموع	٪٢٧,٩	٪١٤,٣	٪٨,٨	٪٤,١	٪٣٦,٧	٪٨,٢	٪١٠٠

نشأت معظم التعاونيات التي تمّت مقابلتها بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ (٣٩,٥ في المائة من مجموعها)، ممّا يعكس إزدهار المؤسسات التعاونية في جنوب لبنان عقب التحرير في أيار/مايو ٢٠٠٠.

الجدول ٢: توزيع العينة التي شملتها الدراسة بحسب سنة تأسيسها

	سنة تأسيسها				
	قبل ١٩٨٠	١٩٨٩-١٩٨٠	١٩٩٩-١٩٩٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	٢٠١٧-٢٠١٠
نسبة التعاونيات	٪٤,٨	٪٩,٥	٪٢٦,٥	٪٣٩,٥	٪١٩,٧

مواصفات المشاركين

بلغت نسبة مشاركة الرجال ٨٣ في المائة أما النساء ١٧ في المائة. تُشكل النّساء ٧٢ في المائة من أعضاء أو مدراء تعاونيات الغذاء الزراعي، أي تقود النساء حوالي ثلث تعاونيات الغذاء الزراعي التي شملتها الدراسة.

وفي ٨٣ في المائة من الحالات، المدير [٧] هو المشترك وفي حال غيابه، يحلّ مكانه أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء التعاونيات (١٢ في المائة و٥ في المائة من الحالات على التوالي). وكما يُظهر الجدول رقم ٣ أدناه، حصل ٤٨,٣ في المائة من المشاركين على التعليم الجامعي في حين أن ٢١,٥ في المائة منهم لم يتعدّى تعليمهم المستوى الإبتدائي أو المتوسط.

الجدول ٣: مستوى تعليم المشاركين

	مستوى تعليم المشاركين			
	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي
نسبة المشاركين	٪٢,٠	٪١٩,٥	٪٣٠,٢	٪٤٨,٣

٧ مدير أو رئيس مجلس الإدارة.

٤ نتائج البحث

٤,١ العضوية

٤,١,١ تأييد المبدأ والعضوية بالأرقام

على الرغم من ارتفاع عدد التعاونيات الزراعية، يبلغ عدد المزارعين المسّجلين [٨] فيها ٤,٥ في المائة فقط. يبلغ متوسط عدد الأعضاء التعاونيين نحو ٤٠ عضوًا، بينما يبلغ عدد الأعضاء في التعاونيات حوالي ٢٣ عضوًا. وكما يُظهر الرّسم رقم ٣، يختلف عدد أعضاء التعاونية بحسب قطاع نشاطات التعاونيّة وتضم التعاونيات المتخصصة في قطاعي زيت الزيتون والخضروات أكبر وأدنى عدد من المزارعين، حوالي ٥٣ عضوًا لتعاونيات الزيتون و٢٤ عضوًا لتعاونيات الخضروات. أما التعاونيات المتخصصة في القطاعات الفرعية الأخرى فتضم عدد أعضاء قريب من المتوسّط.

الرسم ٣: متوسط عدد أعضاء التعاونيات الحالي وعند تأسيسها

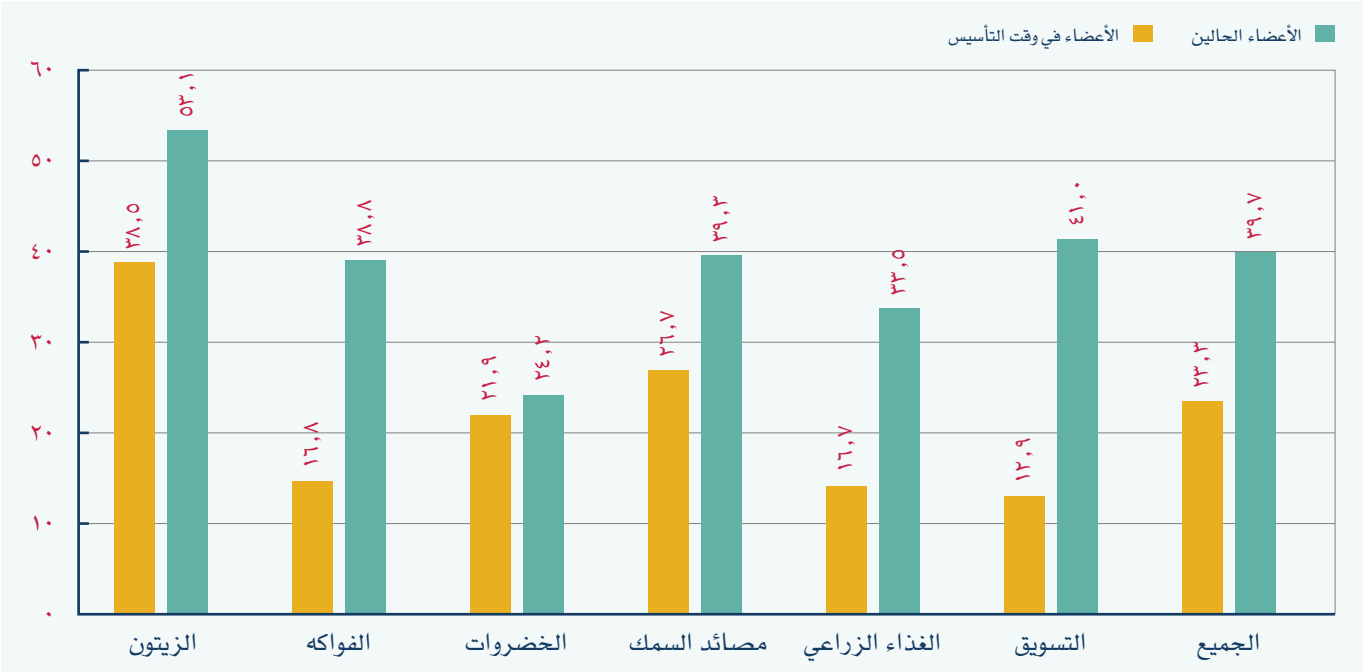

يُمثل الرجال ٨١,٥ في المائة من أعضاء التعاونيات أما النساء فلا يمثلن سوى ١٨,٥ في المائة. ترتفع نسبة تمثيل النساء في تعاونيات الغذاء الزراعي، مثلاً، يرتفع عدد النساء المشاركات في مجال تصنيع الأغذية ليصل إلى ٢٥,٣ في المائة من إجمالي الأعضاء – ولكن تنخفض نسبة عضوية النساء في التعاونيات الزراعية وحدها إلى ١٠,٧ في المائة الأمر الذي يعكس تدني مشاركتها في النشاطات الزراعية.

ومع ذلك، يبقى عدد النساء الأعضاء في التعاونيات الزراعية أعلى بقليل من عدد المزارعات المسجلات أي ٨,٦ في المائة [٩] أما بالنسبة لفئات الأعضاء العمرية، فقد تجاوز ٦٠,٥ في المائة من أعضاء التعاونيات الزراعية الأربعين من عمرهم (أنظر إلى الرسم رقم ٤ أدناه). يُظهر هذا الرسم ازدياداً في أعمار المزارعين ومع ذلك، فلا يزال أدنى بكثير من نسبة المزارعين الذين تجاوزوا الأربعين من عمرهم (٧٦.٤ في المائة). في الواقع، تملك التعاونيات القدرة على جذب الأعضاء الشباب حيث تبلغ نسبة الأعضاء المزارعين الذين لم يتجاوزوا الثلاثين من عمرهم ١٠,٢ في المائة و٢٩ في المائة لمن هم في الفئة العمرية ما بين ال ٣٠ و٤٠.

٨ الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٠. وضعت وزارة الزراعة إستراتيجية ٢٠١٥-٢٠١٩ كأحد أهدافها زيادة عدد المزارعين الأعضاء في التعاونيات ليصل إلى ٧ في المائة.
٩ المصدر السابق.

الرسم ٤: توزيع أعضاء التعاونيات والمزارعين بحسب الفئات العمرية

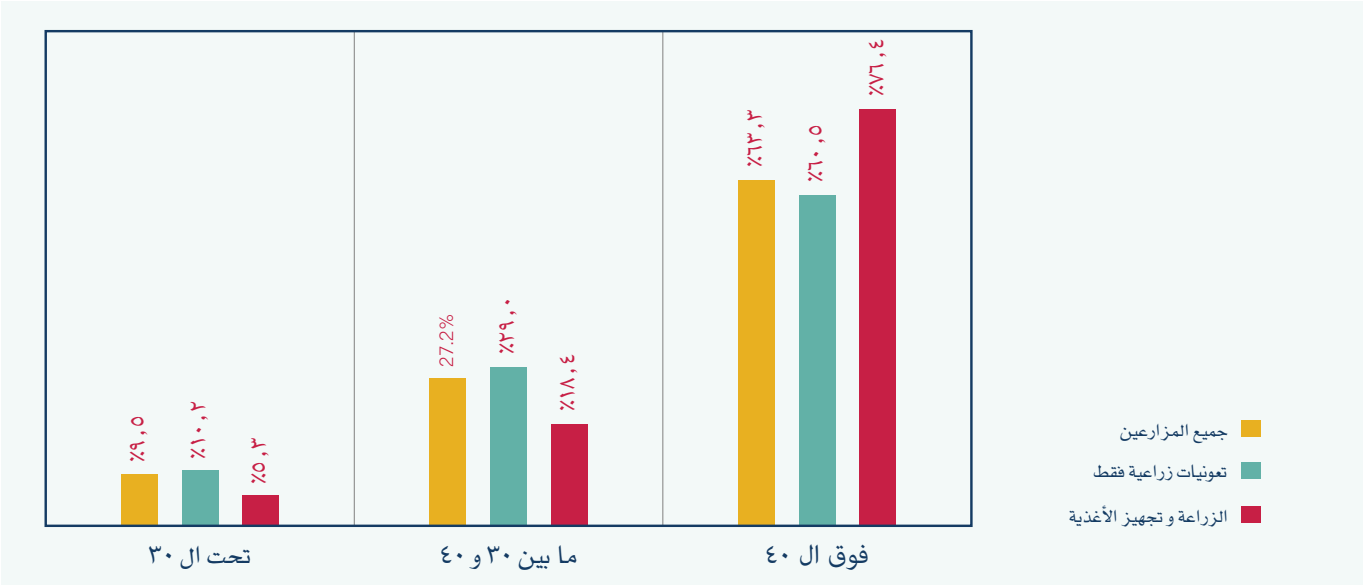

المصدر: أعضاء التعاونيات: دراسة إستقصائية. مجموع المزارعين: الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٠

وينبغي أن يستفيد الفاعلون في قطاع الغذاء الزراعي من قدرة التعاونيات على جذب الشباب والمزارعات والمنتجين. وقد يُساعد بناء هذه القدرات التعاونيات على لعب دوراً رئيسيًا في دعم دينامية تجديد القوى العاملة في القطاعات الزراعية والغذاء الزراعي، وبالتالي قدرتها على اعتماد الابتكار وزيادة القدرة التنافسية.

٤,١,٢ القدرة على توسيع نطاق العضوية

وعمومًا، تؤيد التعاونيات اللبنانية مبادئ العضوية المفتوحة، حيث وافق ٧٢,٨ في المائة من المشاركين على أن العضوية المفتوحة هي الطريقة الأنسب للعمل (أنظر إلى الجدول ٤ أدناه). ويبقى مبدأ العضوية المفتوحة أحد الأسس التي تقوم عليها المبادئ التعاونية وتعمل بوفقها بالإجماع. والواقع أن ٢٧,٢ في المائة من التعاونيات لم تُسجل أي عضو جديد منذ تأسيسها، في حين شهدت ١٥,٦ في المائة من التعاونيات انخفاضًا في عدد أعضائها، أي أن ٥٧,٢ في المائة فقط من التعاونيات كانت في الواقع قادرة على توسيع قاعدة عضويتها.

الجدول ٤: تأييد مبدأ العضوية

مبدا العضوية	موافق	غير موافق	لا جواب
تؤدي زيادة عدد أعضاء التعاونية إلى العمل بأكثر كفاءة	٪٦٨	٪٢٠,٤	٪١١,٦
تؤدي زيادة أعضاء التعاونية إلى زيادة القدرة التفاوضية	٪٧٢,١	٪١٤,٣	٪١٣,٦
العضوية المفتوحة هي الطريقة الأنسب للعمل	٪٧٢,٨	٪١١,٦	٪١٥,٦

تفتقد التعاونيات الحالية إلى عنصر الجاذبية وفي العديد من الحالات، يؤثر التخلي عن مبدأ العضوية المفتوحة على قرارات المزارعين ورغبتهم بالانضمام إلى هياكل التعاونية [١٠].

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر نشاطات التعاونيات محدودة جغرافيًا إذ لا تتعدى حدود البلدية أو القرية مما يؤدي إلى الحدّ من قدرتها على التّوسع ومن الفرص المتاحة لها.

ومن أجل تعميق فهمنا للعوامل التي تؤثر على قدرة التعاونيات على توسيع عضويتها، قمنا بتحليل الارتداد بواسطة نموذج المربّعات الصغرى العاديّة بهدف تقييم العلاقة بين زيادة العضوية والمتغيّرات الأخرى. ويتحدّد نموّ العضوية من حيث زيادة نسبة قاعدة العضوية منذ تأسيسها.

١٠ العودة إلى استراتيجيات وزارة الزراعة.

المتغيّرات التوضيحية للنموذج هي:

- المتغيّرات المتعلقة برأس المال البشري التّعاوني:
  - نوع جنس المشترك.
  - مستوى المشترك التعليمي (يأخذ المتغيّر الثّنائي القيمة ١ إذا حصل المشترك على التعليم الجامعي والقيمة ٠ خلافاً لذلك).
- المتغيّرات المتعلقة برأس المال المادي التّعاوني:
  - حجم المنشأة التعاونية.
  - متغير الإستثمار يتألف من متغيّر ثنائي يُظهر إذا ما استثمرت التعاونية في معدّات أم لا.
- «عمر» التّعاونية، مثلا عدد السنوات التي تلت تأسيسها .

أُضيفت متغيرات التّحكم الوهميّة في قطاع النّشاط لتُظهر الآثار القطاعيّة المحتملة التي من شأنها تفسير قدرة التعاونية على توسيع نطاق عضويتها.

يمكن كتابة نموذج المربعّات الصّغرى على النحو التالي:

$$= C_0 + b_1 Gender + b_2 Education + b_3 Size + b_4 Equip + b_5 Age + \sum_i b_i sector_i$$

تُظهر نتائج تحليل إرتداد المربّعات الصغرى العاديّة الواردة في الجدول ٥ أن معامل عمر التعاونية (٠.٢٣٣) تُعتبر كبيرة عند ٥ في المائة، في حين أن معامل متغيرات رأس المال البشري ومستوى تعليم المُشترك (٠.٢٠٣) ونوع جنس المشترك (-٠.١٦٠) تُعتبر كبيرة عند ٥ في المائة و١٠ في المائة على التوالي.

الجدول ٥: نتائج إرتداد المربعات الصغرى العادية التي تظهر قدرة التعاونيات على توسيع عضويتها[١١]

المتغيرات	المعامل	SIG.
ثابت		٠,٩٤٣
نوع جنس المشترك	-٠,١٦٠×	٠,٠٧٦
التعلم - الجامعة	٠,١٩٧××	٠,٠١٩
حجم المنشآت التعاونية	٠,٠٠٥	٠,٩٥٣
الإستثمار في المعدات	٠,٠٧٥	٠,٣٧٩
العمر	٠,٢١٦×××	٠,٠١٨
قطاع - الزيتون	-٠,٠٦٥	٠,٧٣٠
قطاع- الفواكه	٠,١٢٦	٠,٤٠٢
قطاع- الخضروات	-٠,١٠١	٠,٤٤٤
قطاع- الغذاء الزراعي	٠,٠٤٧	٠,٧١١
قطاع- التسويق	-٠,٠٢٨	٠,٨٩١

لا ترتبط قدرة التعاونيات على توسيع العضوية بحجم منشآتها أو باستثماراتها الأخيرة في المعدّات. وعلاوةً على ذلك، لا تُعتبر متغيرات التحكم ذات أهمية كبرى إذ أنه لا يوجد سلوك قطاعي محدّد يؤثر على قدرة التعاونيات على توسيع العضوية.

تعكس العلاقة الإيجابية بين توسيع عضوية التعاونيات و«عمر» االتّعاونيّة قدرتها على جذب أعضاء إضافيّين كلّما طالت مدّة تأسيسها. ويتمثّل ذلك بوجه خاصّ في التّعاونيات التي تأسّست بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ إذ أنها تظهر أعلى معدلات توسيع للعضوية.

١١ R= 0.439

وكان المشتركون الذين تمّت مقابلتهم في ٩٥ في المائة من الحالات إمّا مدراء التعاونيات المباشرين أو رئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة كما ولديهم علاقة إيجابية مباشرة بقدرة التعاونية على توسيع عضويتها. تتوافق هذه النتيجة مع تقرير بلات لعام ٢٠١٠ بشأن تأثير "سوء الإدارة وسوء الحوكمة" على التعاونيات كما وتُعتبر عاملاً في الحدّ من قدرتها على التّوسع والنّمو على نحوٍ مستدام. وفي غياب الدّعم التقني المناسب وتدريب مدراء التعاونيات، من المرجّح أن يدعم ويُنظّم المدراء الحاصلين على تعليم جامعي رسمي نموّ قاعدة أعضاء التعاونيات و/أو نجاحها في زيادة عدد أعضائها.

أمّا نوع جنس المشترك فعلاقته سلبية بقدرة التعاونية على النمو. وهذا يعني أن التعاونيات النسوية تشهد انخفاضاً في عدد أعضائها كما ويبلغ معدل زيادة العضوية في هذه التعاونيات ٠,٣ في المائة مقارنةً ب-١.٧ في المائة لتعاونيات الذكور.[١٢]

يمكن تفسير هذه العلاقة السلبية جزئيًا من خلال العوامل التالية:

- يبلغ معدّل عمر التعاونيات النسوية ١١,١ عامًا، وهو أقل مما هو عليه في التعاونيات الذكورية إذ يبلغ ٢٠ عامًا. وبالتالي هنالك تفاوت بينهما من حيث التخطيط وإدارة توسّع العضوية.
- تواجه المرأة عقبات إقتصادية وإجتماعية عدّة تُعرقل انضمامها إلى التعاونيات بالمقارنة مع الرجال .
- يتطلّب إنشاء التعاونيات النسوية عمومًا تخطيطًا مفصلا وبذل المزيد من الجهود لجذب الأعضاء النساء.
- تُشكّل تعاونيات تصنيع الأغذية أغلبية التعاونيات النسوية وهي لا تتطلب إستثمار رأسمالي[١٣] للإنضمام كما أن تكلفة الفرصة البديلة للخروج من التعاونية أقلّ بكثير من ما هي عليه في التعاونيات الزراعية حيث يُعتبر الإستثمار في الزراعة (والأرض)، في معظم الحالات، شرطًا لا غنى عنه من شروط العضويّة.

تُظهر النتائج المذكورة أعلاه الحاجة لتحسين إدارة التعاونيات وبناء قدرات مدراء التعاونيات وأعضاء مجلس الإدارة. لا تكفي معالجة مشاكل التعاونيات النسوية من خلال تدريب أعضائها فقط، بل أيضاً من خلال مشاريع وتدابير تساعد على الحدّ من عدم المساواة بين الجنسين والحصول على الموارد في المناطق الريفية، وتمكين المرأة وتشجيعها على المشاركة في نشاطات مدرّة للدخل .

٤,٢ ممارسة الأعضاء للسّلطة الديمقراطية والإستقلالية والإستقلال

٤,٢,١ تأييد المبدأ

يؤيد أغلبية المشاركين في الإستطلاع ممارسة الأعضاء للسّلطة الديمقراطية بالإضافة إلى مبدأ الإستقلال الذاتي والإستقلالية؛ ومع ذلك توافق نسبة قليلة على التصويت القائم على مبدأ الصّوت الواحد للشخص الواحد باعتباره يشكّل مصدر للقوة، في حين تؤيد ٧٤,٨ في المائة من التعاونيات البيان المتعلّق بالمبدأ الآخر مقرانةً بأكثر من ٩٠ في المائة للبيانات الأخرى. ويُظهر الجدول ٦ أدناه النتائج.

إتفقت ٩٥,٩ في المائة من التعاونيات أن إنتخابات الأعضاء الدّورية تضمن الحوكمة الديمقراطية والفعّالة في التعاونية. وبالفعل، لم يتجدّد سوى ١٦ في المائة فقط من أعضاء التعاونيات خلال السنوات الثلاث الماضية.[١٤]

---

١٢ يُعتبر متوسط معدلات توسع العضوية منخفض، حيث أن ٤٢.٨ في المائة من التعاونيات لديها نمو سلبي أو صفري في توسيع العضوية.

١٣ غالبا ما تمنح الجهات المانحة الدولية و/أو المنظمات المحلية المعدات.

١٤ ملاحظة جانبية. كما ساعدت جهود الرصد التي تبذلها مديرية التعاونيات في إقرار مبدأ الانتخاب المنتظم. وينبغي إجراء المزيد من التقييم المتخصص والمحدد لتقييم الديناميكية الديمقراطية داخل التعاونية وما إذا كانت انتخابات مجلس الإدارة الديمقراطية والمنتظمة هي ثمار المشاركة الفاعلة للأعضاء التعاونيين في صنع القرار أو نتيجة إنفاذ النظام من قبل مديرية التعاونيات. ويشير التواصل الشخصي بين الموظفين الرئيسيين في مديرية التعاونيات إلى أن: جهل المبادئ التعاونية والمبادئ التوجيهية الأساسية للحوكمة قد يتحول إلى ضعف في المفهوم التعاوني، لا سيما أثناء عملية التأسيس. وأدى ذلك أيضا إلى ظهور تعاونيات يتحكم بها شخص واحد، أو إلى زرع بذور الصراعات في المستقبل بين الأعضاء. وقد تسببت هذه الصراعات في حالات عدة في حل الجمعية التعاونية.

جدول ٦: تأييد مبادئ المراقبة الديمقراطية للعضوية والإستقلال الذاتي والإستقلالية

مبادئ المراقبة الديمقراطية للعضوية والإستقلال الذاتي والإستقلالية	موافق	غير موافق	لا جواب
يعتبر مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد مصدر قوة للتعاونية	٧٤,٨٪	١٧,٠٪	٨,٢٪
تساهم الإجتماعات الدورية للجمعية العامة في عمل التعاونية بأكثر كفاءة	٩٥,٢٪	١,٤٪	٣,٤٪
تضمن الإجتماعات الدورية الحوكمة الديمقراطية والفعالة	٩٥,٩٪	٢,٠٪	٢,٠٪
تعاونيتي مستقلّة عن التأثيرات الخارجية بما فيها العائلة والأحزاب السياسية	٩٢,٥٪	٥,٤٪	٢,٠٪
تبقى التعاونيات التي تتلقى دعم المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية مستقلة	٩٣,٩٪	٢,٧٪	٣,٤٪
تبقى التعاونيات التي تتلقى دعم الحكومات مستقلة	٩٤,٦٪	١,٤٪	٤,١٪

ترى الغالبية العظمى من التعاونيات أن تلقّي الأموال من المؤسسات المانحة والعامة لا يُقلّل من استقلاليتها وإستقلالها الذاتي.

ورغم ذلك، يعتبر العديد من العاملين في الميدان والاخصائيين أن الإعتماد على الجهات المانحة يشكّل أحد التحديات والمعضلات التي تواجه قطاع التعاونيات. فمن جهة، تُعتبر أموال الجهات المانحة (من ضمنها تمويلات وزارة الزراعة) مصدراً رئيسياً للإستثمار وللدّعم التقني. ومن جهة أخرى، يقلل الإتّكال على أموال الجهات المانحة من إعتماد التعاونيات على مواردها الخاصة والذّهنيات التّجارية، مما يؤثر سلباً على هذا القطاع، مثلاً خلق «تعاونيات مزيّفة».

٤,٢,٢ القدرة على الإستثمار

وقد قامت حوالي ٥٥,١ في المائة من التعاونيات بالإستثمار خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتمثّل الاستثمار في التوسع المادي و/أو إعتماد تكنولوجيا جديدة وتطبيقها والإستثمار بالمعدّات. وكما يُظهر الرّسم ٥ أدناه، كانت حصة الإستثمار الأكبر في المعدات (٦٤.٢ في المائة). واستثمر عدد محدود من التعاونيات (٣ فقط) في التكنولوجيا الإبتكارية) [١٥] وفي فئتين أخرتين أيضاً، أمّا ٣٥,٨ في المائة من التعاونيات التي شملها المسح فاستثمرت في التوسع وفي المعدّات الجديدة.

ويرتبط الاستثمار في التكنولوجيا بإدارة البيانات المحوسبة واستخدام الطاقة الشمسيّة. كما ويرتبط الاستثمار في المنشآت أساسًا بالتوسع المادي، مثلاً بناء منشآت إضافية والإنتقال إلى مبنى جديد أو توسيع المنشأة. وفي ثلث الحالات، إرتبط التوسع بإضافة وحدات التخزين والتعبئة، وفي حالات قليلة ارتبط بإستصلاح الأراضي الزراعية.

الرسم ٥: التوزيع بحسب نوع إستثمار التعاونية

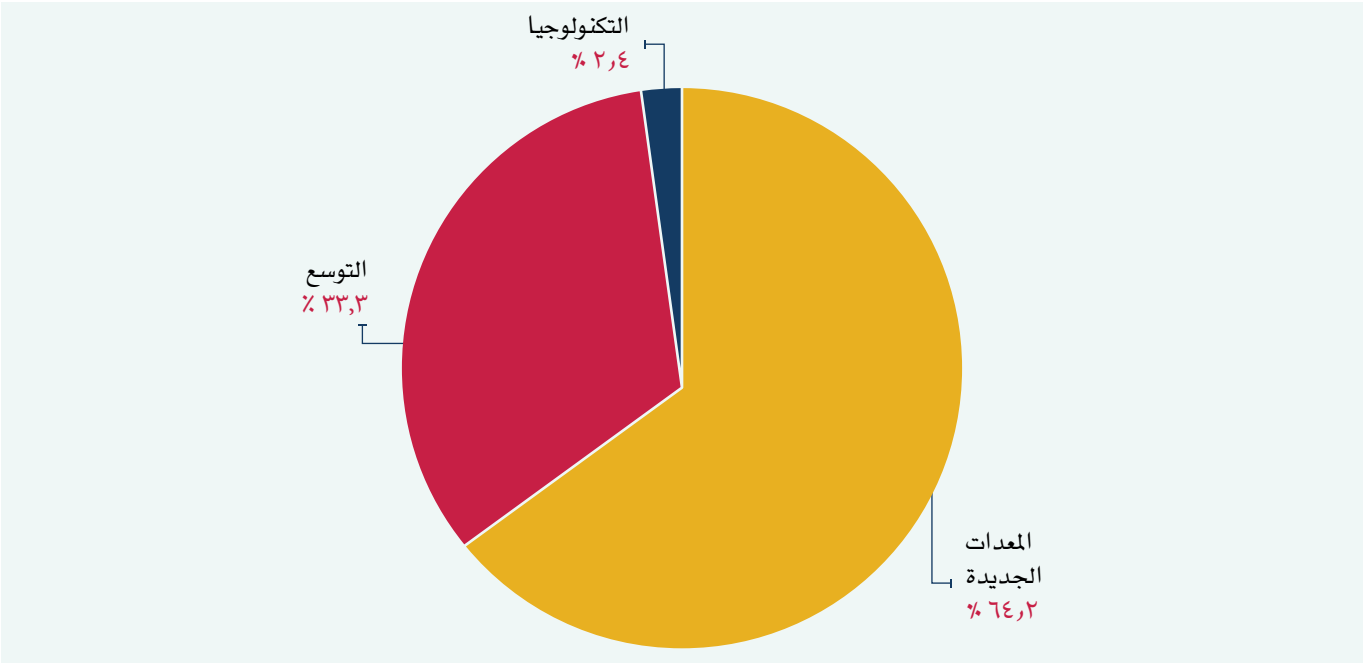

١٥ ويشير الاستثمار في التكنولوجيا في سياق الدراسة الحالية إلى تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكارية والاستخدام المبتكر لمصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ تقنيات الري المسبق وتقنية الإنتاج المسبق مثل نظم التعريشة. وهو لا يشير إلى إمكانية تنفيذ تقنيات جديدة لاستخلاص العسل، أو حصادات كهربائية ومقصات تقليم، أو استخدام معدات جديدة.

يُظهر الرّسم ٦ أدناه توزيع مختلف المعدّات التي حصلت عليها التعاونيات خلال السنوات الثلاث الماضية. وكانت معظم هذه الإستثمارت في معدّات المطبخ الصناعيّة (مثلاً معدّات تحضير الأغذية الزراعية)، يليها الإستثمار في الزيتون وصناعة زيت الزيتون (٣٢.٩ في المائة)، و١٨.٧ في المائة فقط في النّشاطات المتعلقة بالزراعة مثل المعدات الثقيلة وغيرها من أدوات الإنتاج الزراعي اللازمة. كما وتتمثل نسبة كبيرة من الإستثمار (٣٠,١ في المائة) في المعدات الصغيرة مثل آلات حشد الزيتون و/أو مواد إنتاج العسل مثل أداة استخراج العسل.

ويعكس الاستثمار التعاوني في المعدات أنواع برامج دعم المانحين، وقد ركّزت معظم البرامج على دعم تعاونيات الغذاء الزراعي فضلاً عن قطاع زيت الزيتون. كما ازداد الدعم لقطاع العسل بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ مع تنفيذ برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية.

وبوجه عام، إعتمدت حوالي ثلث الاستثمارات في التعاونيات على التمويل الذاتي ويرتفع هذا العدد ليصل إلى ٤١ في المائة عندما يتم الاستثمار في مرافق التعاونيات المادية).[١٦] وفي ١٦ في المائة من الحالات، يتم الإستثمار من خلال صندوق الدعم التابع لوزارة الزراعة كما ويتم من خلال الجهات المانحة الدولية في ما يتجاوز نصف هذه الحالات بقليل.

الرسم ٦: توزيع مختلف أنواع الإستثمار في المعدات

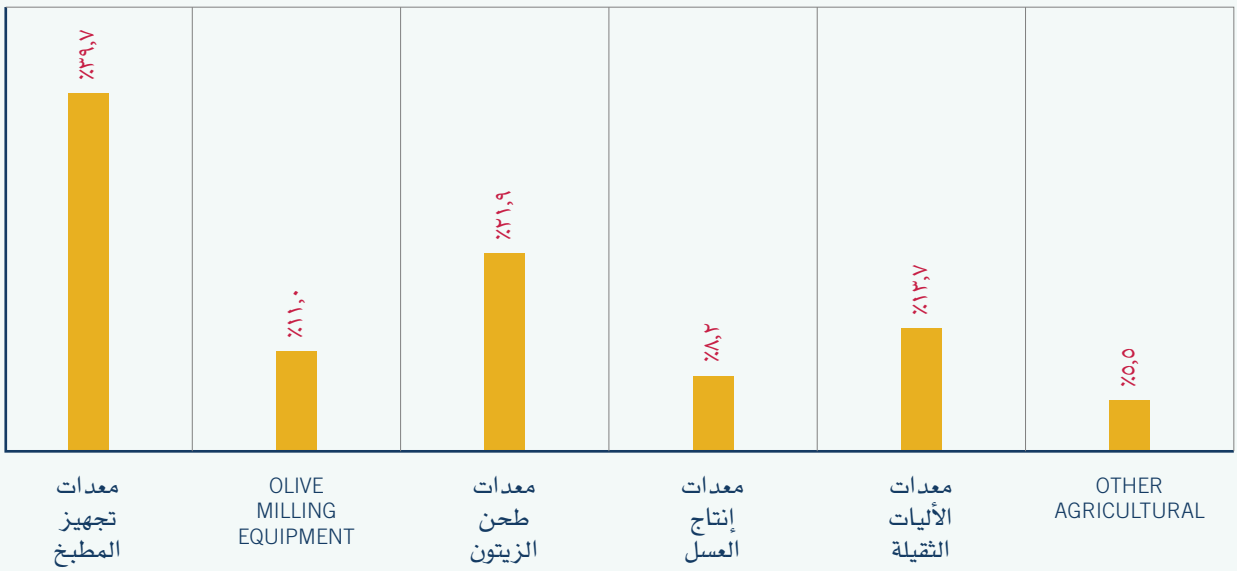

خلق عجز التعاونيات عن الإستثمار من صندوقها الخاص (و/أو صندوق الإئتمان) اعتماداً على الجهات المانحة، الأمر الذي يقوض استقلالها الذاتي واستقلاليتها[١٧]. وفي غياب التّمويل والدعم، لم تقم نصف التعاونيات تقريباً بأي استثمار، بما في ذلك الإستثمار في المعدات الأساسية بين ٢٠١٤ و٢٠١٧. وليست هنالك حاجة لدعم إنشاء أدوات تمويل محدّدة ومؤسسات لدعم قدرة التعاونيات على الإستثمار وتحسين وزيادة الأنشطة المدرّة للدخل. إن إصلاح وإعادة تأسيس الاتحاد الوطني للإئتمان التعاوني – بما في ذلك حلّ الكيان الحالي – يشكّلان خطوة باتجاه تحسين التعاونية وحصولها على التمويل.

١٦ أظهر التدقيق في هذه المعلومات مع الممارس الميداني أنه في معظم الحالات يتم التوسع المادي للتعاونية من خلال شراكة مع البلدية المحلية التي غالبا ما تمنح الأرض.

١٧ ومنذ نهاية الحرب الأهلية في التسعينات، تم تأسيس عدد كبير من التعاونيات بهدف تلقّي مساعدة حكومية أو هبات ومساعدة من المنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، تأسست التعاونيات بغض النظر عما إذا كانت ستنفذ مشروعا محددا أم لا. وما يعزز ذلك هو أن رخصة تأسيس التعاونية لا تتطلب رأس مال أولي كبير. وبحكم القانون، فإن الحصة منخفضة وتصل إلى ١٠٠ ليرة لبنانية، ما أدى إلى مشاكل تقنية من بينها التخطيط الطويل الأجل والاستراتيجي، والتسويق والترويج، والسلامة وجودة المنتج التّي تعتبر معوقات كبيرة في التعاونيات تحول دون تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

الرسم ٧: مصدر الصناديق الإستثمارية

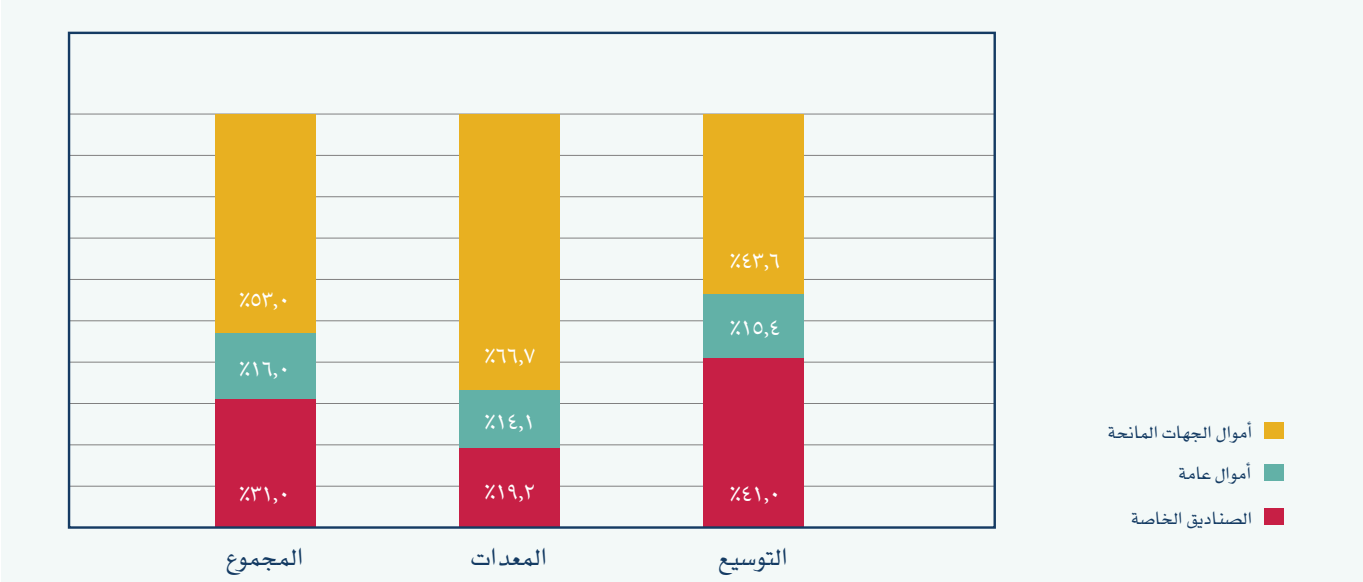

علاوةً على ذلك، ينبغي على مؤسسات الحركة التعاونية وهيئات الحوكمة – بالإضافة إلى الجهات المانحة الدولية – المشاركة تدريجياً بتشجيع الإدارة الذاتية والمستقلة في التعاونيات عن طريق الإمتناع عن تقديم الإعانات المالية. ويتعيّن على القطاع التعاوني أن يتحول من قطاع يعتمد على المعونة ليصبح قطاعاً اقتصاديًا مستدامًا يقوده القطاع الخاص، بما يتماشى مع قيم ومبادئ الحركة التعاونية.

٤,٣ المشاركة الإقتصادية للأعضاء

٤,٣,١ تأييد المبدأ وحجم المبيعات

تتفق التعاونيات مع العناصر الأساسية لمبادئ المشاركة الإقتصادية للأعضاء، (أنظر الجدول ٧). ومع ذلك، عند مقارنة التأييد الكامل للمبادئ الأخرى، يمكن رصد الإختلافات الدقيقة، إذ لم يوافق حوالي ٢٠ في المائة من المشاركين على ربط إيرادات الأعضاء بحجم الأعمال والعمليات مع التعاونيات وإنما برأس المال المستثمر في البداية. تعكس هذه الإختلافات الدقيقة إتجاه قطاع التعاونيات اللبناني نحو الدعوة إلى تحرير الهيكلية التعاونية من خلال إزالة القيود المفروضة على حق التصويت والحدّ الأقصى من الأسهم.[١٨]

الجدول ٧: تأييد مبدأ المشاركة الإقتصادية للأعضاء

مبدأ المشاركة الإقتصادية للأعضاء	موافق	غير موافق	لا جواب
ينبغي ربط دخل الأعضاء بحجم العمل في التعاونية عوضاً عن ربطه برأس المال المستثمر أساساً	٪٧٣,٥	٪١٩,٧	٪٦,٨
ينبغي أن يسهم الأعضاء بتساو في رأس مال التعاونية	٪٨٠,٣	٪١٢,٩	٪٦,٨

رفضت غالبية التعاونيات التي تمت مقابلتها (٥٩,٢ في المائة) الكشف عن معدّل مبيعاتها، في حين ذكرت ١٠,٨ في المائة منها أنها لم تكن ناشطة خلال العامين الماضيين. وقدّم ٤٠ في المائة من المشاركين الباقين البيانات التالية:

- أفاد ٥٠ في المائة أن إجمالي المبيعات السنوية أقل أو يساوي ١٠٠٠٠ دولار أميركي.
- أفاد ٣٤,١ في المائة أن إجمالي المبيعات السنوية أعلى ويتراوح بين ١٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ دولار أميركي.
- أفاد ٩ في المائة أن إجمالي المبيعات السنوية أعلى ويتراوح بين ١٠٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي.
- أفاد ٦,٩ في المائة أن إجمالي المبيعات السنوية أعلى من ١٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي.

١٨ مقابلة مع العاملين في الميدان.

لا تُعتبر نتائج الاستقصاء دقيقة للغاية وموثوقة نظرًا لارتفاع معدّل عدم الإجابة، إلا أنها تُظهر الخصائص الهامّة والإتّجاهات في هذا القطاع:

- إن نسبة كبيرة (ناقصة التمثيل في هذا العينة – العودة إلى البند ٢: المنهجيّة) من التعاونيات غير ناشطة ولا تعمل لصالح فوائد أعضائها الإقتصادية. فهي تسعى فقط للحصول على الدعم المادي والتمويل – معظمها من الكيانات العامة.
- تُولّد معظم التعاونيات دخلاً محدوداً لأعضائها.
- هنالك تباين شديد في قطاع التعاونيات وفوارق عدة في القدرة على توليد الدخل والعائدات للأعضاء.

٤,٣,٢ إدماج التعاونية في سلاسل القيمة الغذائية والزراعية

كما يُظهر الرسم ١٠ أدناه، تعمل التعاونيات على التغلب على تحديّات التسويق من خلال إيلاء الأولوية لتطوير قنوات البيع المباشر، إمّا مباشرةً إلى تُجّار التجزئة و/أو إلى المستهلكين. تتم ٧٥,٩ في المائة من مبيعات التعاونيات عموماً من خلال قنوات البيع المباشر، و٢٥,٦ في المائة عن طريق وسيط أو سوق الجملة. ولا تزال التعاونيات المتخصصة في إنتاج الفواكه والخضروات تستخدم بشكل كبير سوق الجملة الذي يُشكّل ٢٥,٦ في المائة و٢٨,٦ في المائة من مبيعاتها.

ومع ذلك، فلم تركّز جهود التعاونيات في تطوير قنوات التسويق المباشر للمبيعات على إنشاء روابط سلسلة القيمة مع الصناعة الزراعية. وتُمثل مبيعات الصناعيين الزراعيين ٣,٧ في المائة فقط من إجمالي مبيعات التعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعاقد من الباطن لكبار الصناعيين الزراعيين مع تعاونيات الأغذية الزراعية محدودًا، كما أن مبيعات تعاونيات الأغذية الزراعية إلى الصناعيين الآخرين تكاد لا تذكر ولا تمثل سوى ٢,٤ في المائة من مجموعها.

الرسم ٨: قنوات بيع التعاونيات

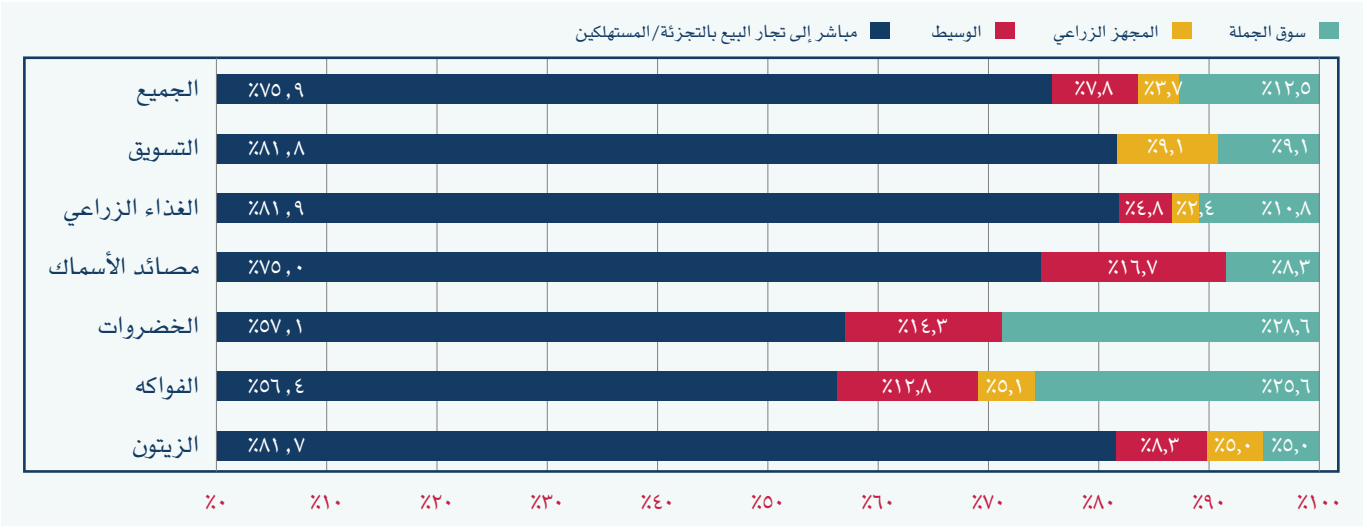

تُشجع أيضاً البرامج المموّلة من الجهات المانحة التعاونيات على الاعتماد على قنوات البيع المباشرة، من خلال دعم إنتاج منتجات الأغذية الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، وتثمين إعداد الأغذية الزراعية التقليدية، والروابط بين التعاونيات والمتاجر الكبرى. ورغم أن هذا الإستراتيجية حققت نتائج إيجابية في العديد من التعاونيات، يُشير الخبراء والعاملين في الميدان بأن الاعتماد على قنوات التسويق له حدود وأن المنافسة في سوق المنتجات ذات القيمة العالية والتقاليد المحلية تتزايد وبدأت تُظهر علامات على التشبع.

وينبغي أن تعمل التعاونيات على تنويع قنواتها التسويقية، وتحسين وتعزيز قنوات البيع المباشر القائمة. وفي هذا الصّدد، تشكّل الروابط بين التعاونيات والصّناعيين الزّراعيين – بما في ذلك اتفاقات الزراعة التعاقدية – فرصة لزيادة مبيعات التعاونيات وتوفير الضمانات من حيث كمية المنتج وجودته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاونيات هي كيانات تجارية قانونية فيها عقود إلزاميّة وقسريّة. ويمكن عقد اتفاقات مماثلة تؤثر إيجاباً على كلا الطرفين في ما بين التعاونيات والمُصدّرين، ولا سيما تلك المصّدرة إلى أسواق متنوعة عن طريق الدخول إلى أسواق عالية القيمة مثل أسواق الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية.

موقع المبيعات وتوسيع نطاق التعاونية

وغالباً ما تقتصر الروابط التعاونية في السوق على هياكل السوق الإقليمية القريبة، أي سوق الجملة، أو من خلال المبيعات الإقليمية المباشرة. وتبلغ نسبة التعاونيات القادرة على بيع إنتاجها خارج محيطها ٤٢,٩ في المائة فقط.

الرسم ٩: مواقع بيع التعاونيات

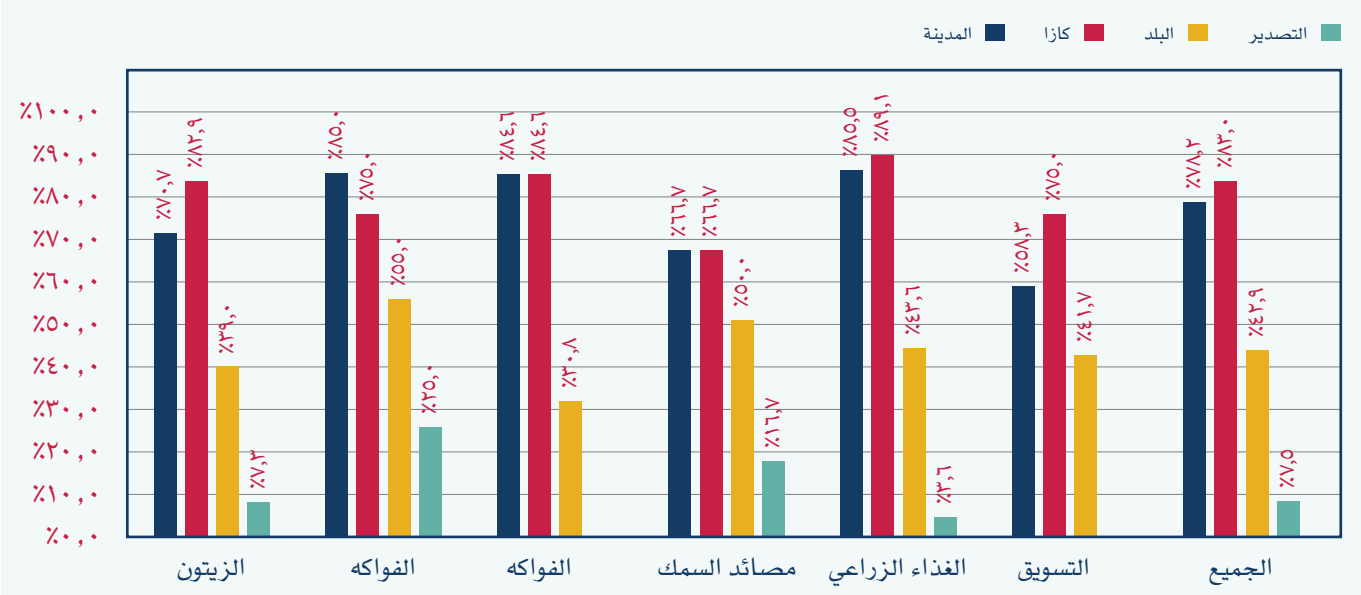

لا تتمكّن سوى ٧,٥ في المائة من تصدير منتجاتها، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة لتعاونيات الفواكه[١٩] [٢٠] التي تستفيد من ميزة لبنان النسبيّة في إنتاج الفواكه. وقد تمكنت تعاونيات الفواكه من الوصول إلى أسواق التصدير بفضل الاستثمارات التي يدعمها المانحون التعاونيون في مرافق التخزين البارد والتخزين والتعبئة المتكاملة. ومن جهة أخرى، لم تتمكن أي من تعاونيات الخضروات التي شملها المسح من الوصول إلى أسواق الصادرات. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بأن لبنان لا يملك ميزة نسبية محددة عندما يتعلق الأمر بتصدير الخضراوات باستثناء البطاطا. وتجد التعاونيات صعوبة في العمل في قطاع البطاطا الفرعي إذ أنه لا يزال يُحتكر إلى حدّ كبير في مراحل الإنتاج الإبتدائية (البذور والمدخلات) والنهائية (في مرحلة ما بعد الحصاد وتجارة التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي). تهدف البرامج المدعومة من المانحين إلى دعم تعاونيات عكّار في تصدير البطاطا إلى الإتحاد الأوروبي[٢١]، ولكنها حتى الآن لم تحقق أي نتيجة إيجابية.

إن إمكانية وصول تعاونيات الغذاء الزراعي إلى سوق التصدير محدودة، إذ لم تتمكن سوى ٣,٦ في المائة من هذه التعاونيات من تصدير منتجاتها. وعلى الرغم من إرتفاع الطلب على إعداد الأغذية اللبنانية في الخليج وكذلك في الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية، إلّا أن قدرة تعاونيات الغذاء الزراعي التصديرية محدودة، ويعود ذلك إلى عوامل عدة منها:

١٩ ولا تستطيع معظم التعاونيات المتخصصة بالتسويق الوصول إلى أسواق التصدير، ولم تحصل سوى على دعم محدود من الجهات المانحة الدولية لبناء القدرات في هذا الصدد. والواقع أن أغلبية الجهات المانحة تفضل التعاونيات المتخصصة في المحاصيل.

٢٠ ١٦,٥ في المائة من تعاونيات مصايد الأسماك قادرة على الوصول إلى الأسواق. وينبغي تخصيص هذه القيمة إذ أن العينة التعاونية لمصائد السمك محدودة. ومع ذلك، يقتصر تصدير الأسماك في لبنان على أسماك النهر (الترويت) من منطقة العاصي، ولا يصدّر لبنان أسماك البحر (الطلب المحلي أعلى بكثير من العرض).

٢١ وتسمح الاتفاقية التجارية بين الاتحاد الأوروبي ولبنان بإعفاء الحصص التعريفة للبطاطا. كما يتم حصادها في وقت يسبق الإنتاج الأوروبي، وبالتّالي تستفيد البطاطا في عكار من فترة ١٠ أيام إلى اسبوعين تستورد خلالها الأسواق الأوروبية. ولا يستفيد منتجو البقاع من ذلك إذ أن الحصاد يتم في الوقت نفسه مع أوروبا.

- حجم الإنتاج المنخفض والعجز عن تزويد المستورد بالكميات اللازمة على نحو منتظم.
- الإفتقار إلى السلامة الغذائية وإلى مراقبة نوعية الأغذية وشهادة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة في إنتاج التعاونيات.
- الطلب المرتفع – والمستدام حتى الآن – محلياً على المستحضرات الغذائية اللبنانية التقليدية.

ومع ذلك، هنالك إمكانية لدعم وتشجيع الإستثمار في هياكل إنتاج تعاونيات الغذاء الزراعي، والتي بإمكانها الاستفادة من زيادة فرص تصدير المنتجات الغذائية اللبنانية.

٤,٣,٣ قدرة التعاونيات على خلق فرص عمل

لا توظف حوالي ٧٠ في المائة من التعاونيات موظفين بدوام كامل، ولا توظّف نسبة مماثلة (٧٦ في المائة) موظفين بدوام جزئي. ويُسلّط ذلك الضوء على عدم تجانس القطاع، إذ أن النشاط الإقتصادي لمعظم التعاونيات محدود وجزء صغير نسبيًا منه مستدام وقادر على المنافسة.

وكما يُظهر الجدول ٨ أدناه، يعمل ما يقارب ١,٤ من موظفي التعاونيات بدوام كامل و١,٦ بدوام جزئي.[٢٢] وإذا أُخذت بالإعتبار التعاونيات التي توظف العاملين، يبلغ معدل الموظفين بدوام كامل وجزئي ٤,٧ و٦,٤ موظف لكل تعاونية على التوالي. إن معدّل الموظفين بدوام كامل في تعاونيات الفواكه هو الأعلى، مع متوسّط ٩,٠ موظّف لكل تعاونية – تُفسّر هذه الزيادة بالعمّال الذين يتعيّن عليهم تنفيذ عمليات التخزين البارد وبمراكز التخزين التي تُشكل الإستثمار الرئيسي للتعاونيات المتخصصة بإنتاج الفواكه. وبالمثل، تضم تعاونيات الخضروات أعلى معدّل موظفين بدوام جزئي، ٣١,٢ موظف لكل تعاونية، ويُفسر ذلك بطبيعة العمل المكثّف لإنتاج الخضروات خاصةً في الصوب الزراعية.

الجدول ٨: متوسط عدد الموظفين بدوام كامل وجزئي بحسب مختلف أنواع التعاونيات

	المجموع	الزيتون	الفواكه	الخضراوات	مصائد الأسماك	الغذاء الزراعي	التسويق
موظف بدوام كامل	١,٤	١,٢	٢,٧	٠,٨	٢,٠	١,٠	١,٧
موظف بدوام جزئي	١,٦	١,٦	١,٢	٧,٨	٠,٢	٠,٨	٠,٢
موظف بدوام كامل معدّل	٤,٧	٤,٠	٩,٠	٢,٧	٦,٧	٣,٣	٥,٧
موظفين بدوام جزئي معدّل	٦,٤	٦,٤	٤,٨	٣١,٢	٠,٨	٣,٢	٠,٨

ويُظهر الجدول ٩ توزيع الموظفين التعاونيين بحسب نوع الجنس والجنسية. وعموماً، تُشكل النساء ربع الموظفين التعاونيين. وترتفع هذه النسبة إلى ما يقرب الثلث في تعاونيات الفواكه والخضار، حيث يتم تعيين النساء كموظفات بدوام جزئي وفي معظم الحالات يحصلن على أجور أقل منها عند الذّكور.

الجدول ٩: توزيع الموظفين بحسب نوع الجنس والجنسية

	الجموع	الزيتون	الفواكه	الخضراوات	مصائد الأسماك	الغذاء الزراعي	التسويق
الموظفين الذكور	٧٤,٢٪	٨٢,١٪	٦٦,٧٪	٦٦,٣٪	٩٠,٥٪	٧٢,٢٪	٧٨,٩٪
الموظفات الإناث	٢٥,٨٪	١٧,٩٪	٣٣,٣٪	٣٣,٧٪	٩,٥٪	٢٧,٨٪	٢١,١٪
الموظفين اللبنانيين	٦٤,٥٪	٨٢,١٪	٦٩,٢٪	٤٣,٠٪	٢٦,٢٪	٨٣,٣٪	٤٧,٤٪
الموظفين السوريين	٣٥,٥٪	١٧,٩٪	٣٠,٨٪	٥٧,٠٪	٧٣,٨٪	٢٢,٢٪	٥٢,٦٪

حوالي ثلث الموظفين هم من السوريين. ومع ذلك، لا تزال قدرة التعاونيات على استيعاب اليد العاملة السورية، بما فيها العمّال اللاجئين، محدودة إذ أن العمليات والأعمال التجارية محدودة أيضاً.

٢٢ يتعاقد المزارعون مع عمال موسميين لإجراء ممارسات زراعية كثيفة العمالة، مثل التعشيب، والبذر، والحصاد ولكن لا يتم اعتبرهم «عمال بدوام جزئي»

وهذا يسلّط الضوء كذلك على ضرورة إصلاح هيكلية القطاع التعاوني والتغييرات السلوكية للانتقال من قطاع يعتمد على المعونة إلى قطاع مستدام وإقتصادي يخلق فرص عمل.

٤,٤ التعليم والتدريب والمعلومات

تؤيّد التعاونيات بالإجمال دورها في توفير التعليم والتدريب والمعلومات لأعضائها وعامّة الناس ضمن مبادئ التعاونيات (الرجوع إلى الجدول ١٠). غير أن التعاونيات اللبنانية – بأغلبيتها العظمى – تفتقر حتى الآن إلى القدرة على الخضوع لهذه الولاية. ولا تزال التّعاونيات تعتمد على التنظيم المحلّي وكذلك برامج المانحين الدّوليين للتعليم والتدريب والمعلومات.

وعلاوةً على ذلك، يُفضّل المانحون توفير برامج التّدريب وبناء القدرات من خلال منظّمات المجتمع المحلّي عوضاً عن بناء قدرات التعاونيات ومنظماتها بشكل مباشر. وقد زاد ذلك من اعتماد التعاونيات على المانحين.

ينبغي أن تركّز البرامج المُقبلة على بناء قدرات التعاونيات والمنظمات التي تمثلها من خلال التدريب المباشر ونظم تبادل المعلومات، ما يقلّل من الإعتماد على المانحين ويؤثّر إيجاباً على قدرتهم على جذب أعضاء جدد والتخطيط وإدارة توسّعهم على نحو مستدام. يُشجع هذا النهج أيضاً على التعاون بين التعاونيات، الذي يؤدي بدوره إلى مؤثرات خارجية إيجابية من ناحية روابط سلاسل القيمة الأفقية والرأسية.

الجدول ١٠: التعليم والتدريب والمعلومات – والتعاون بين مبادئ التعاونيات

التعليم والتدريب والمعلومات - و - التعاون بين تأييد مبادئ التعاونيات	موافق	غير موافق	لا جواب
توفر التعاونيات التعليم والتدريب لأعضائها	٨٩,٨٪	٤,١٪	٦,١٪
ينبغي أن تساهم التدريبات في تطوير التعاونية على نحو فعال	٩٦,٦٪	–	٣,٤٪
ينبغي أن يُعلم الأعضاء السكان بطبيعة وفوائد التعاونيات	٩٨,٠٪	–	٢,٠٪
تعتبر عضويتي في الإتحاد الوطني والإقليمي للتعاونيات مفيدة لعملي في التعاونية	٨١,٠٪	٧,٥٪	١١,٦٪
التعاون بين التعاونيات مهم ومفيد	٩٥,٢٪	٠,٠٪	٤,٨٪
التعاون الدولي بين التعاونيات مهم بالنسبة إلى تعاونيتي	٨٩,٨٪	٣,٤٪	٦,٨٪

٤,٥ الإهتمام بشؤون المجتمع

٤,٥,١ تأييد المبادئ

تؤيد أكثر من ٩٠ في المائة من التعاونيات مبادئ دعم التنمية المجتمعية وأنه لا يمكن تسجيل التعاونيات التي لا تعمل لصالح المجتمع. غالبًا ما يتمّ اعتبار التعاونيات منظمات مجتمعية عوضاً عن مؤسسات تجارية خاصة «تهتم بشؤون المجتمع»، وستتم مناقشة ذلك في القسم التالي.

الجدول ١١: تأييد مبدأ الإهتمام بشؤون المجتمع

مبدأ الإهتمام بشؤون المجتمع	موافق	غير موافق	لا جواب
لا ينبغي تسجيل التعاونية التي لا تعمل لصالح المجتمع	٩٠,٥٪	٦,١٪	٣,٤٪
تدعم تعاونيتي بفعالية التنمية المجتمعية في منطقتي	٩١,٨٪	٢,٧٪	٥,٤٪

٤,٥,٢ العوامل التي تؤثر على تأسيس التعاونية

طُلب من التعاونيات تقييم أهميّة السّعر (بما في ذلك المبيعات وعوامل الإنتاج التي تؤثر على الأسعار) في صنع القرار الذي يؤدي إلى تأسيسها. وكما تُظهر نتائج الرّسم ١١، فإن المسائل المتعلقة بالتسويق [٢٣] والقدرة التفاوضية تعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى ٨٤,٤ في المائة و٧٦,٢ في المائة من المشاركين على التوالي. كما ووجد ٧٦ في المائة منهم أن النظر في الإعفاء الضريبي مهمّ أيضاً.

٢٣ تدعم هذا النتيجة العديد من الدراسات والتقارير الميدانية حيث يتم إعتبار التسويق أحد العوائق الرئيسية التي يواجهها المزارعون. وتنشأ تحديات التسويق عن عاملين رئيسيين: ارتفاع كلفة الإنتاج وتدني مستواه ونقص خدمات ما بعد الحصاد المتاحة لصغار ومتوسطي المزارعين.

الرسم ١٠: أهمية العوامل ذات الصّلة بالسّعر على قرار المزارعين بإنشاء تعاونيات

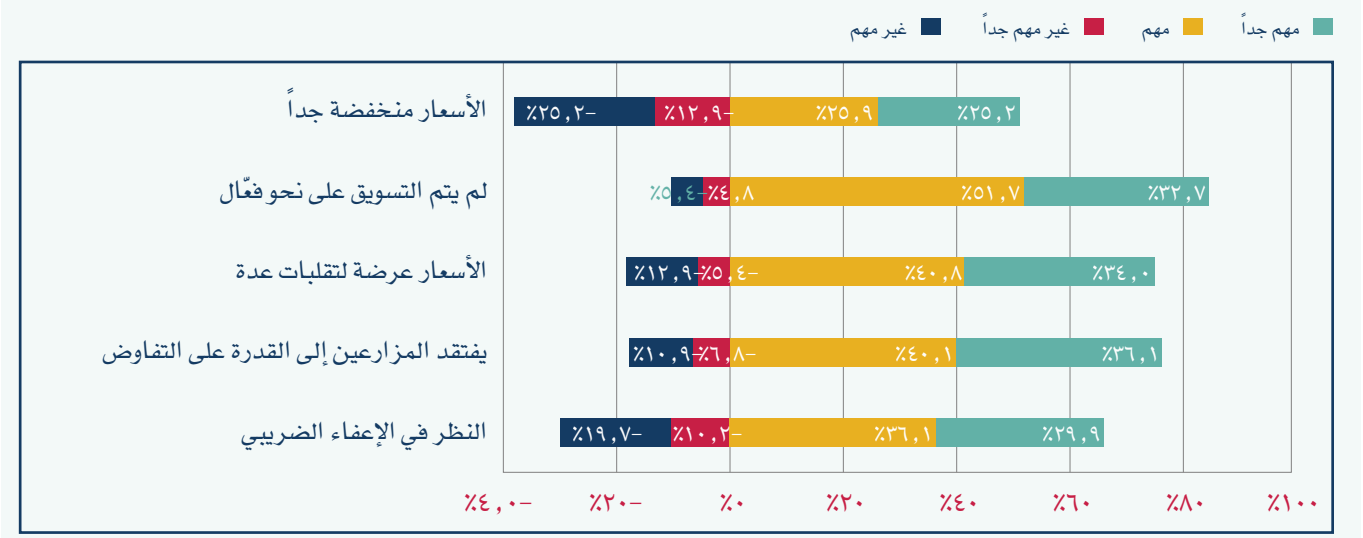

وعلاوة على ذلك، طُلب من التعاونيات إدراج عوامل إضافية وجدت أنّها محرّكات هامة لقرارها بتأسيس التعاونية. وقد سلّط المشاركون الضّوء على التسويق والوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى تحسين القدرة التفاوضية وإن كان بدرجة أقل (كما يظهر بالرسم ١٢). وبالإضافة إلى التشديد على هذه العوامل، ذكر المشاركون مجموعة من العوامل الأخرى تعكس فهمهم لدور التعاونيات داخل مجتمعهم .

وكان تقديم الدعم للمزارعين/المنتجين ثاني أكثر العوامل المذكورة. وغالباً ما كانت عبارات ونقاشات المشاركين في هذا الصدد عبارةً عن بيانات مبهمة حول الحاجة إلى دعم «المزارعين» واعتبار التعاونية هيئة «تعمل لصالح المزارعين» عوضاً عن هيئة يملكها المزارعون. ويعكس هذا النوع من الخطاب المفهوم القائم أن التعاونية ليست جهة فاعلة في العمل الخاص وإنما جهة فاعلة إجتماعية تُعنى بدعم المزارعين تماماً مثل المنظمات المجتمعية أو الهيئات لعامة. وأشار بعض المشاركين الذين تمت مقابلتهم إلى اتجاه قادة التعاونيات نحو تبنّي خطابات الجهات العامة والمانحة لتبرير الحصول على الأموال. وتدعو التصريحات المباشرة القليلة إلى تحسين دخل الأعضاء وتعزيز رأس المال المادي الزراعي (استصلاح الأراضي والرّي واقتناء الآلات الزراعية الثقيلة).

وتمّت الإشارة بدرجة كبيرة إلى المجتمعات المحلية وتمكين المرأة على أنها عوامل تؤثر على إنشاء التعاونيات. وتعكس هذه التصريحات فهم الناشطين الريفيين المحليين وقادة التعاونية لآثار الأعمال التعاونية الإيجابية، ولجهودهم واهتمامهم بمجتمعهم؛ والتي تتضمن في السياق اللبناني وبالإضافة إلى تمكين المرأة، البيانات التالية كما ذكرها المشاركين:

- دعم المزارعين للبقاء في منازلهم الريفية وعدم بيع أراضيهم.
- دعم المزارعين للتغلب على أثر الحرب والنزوح (جبل لبنان).
- دعم التنمية المحلية بعد التحرير (من الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان).
- الحد من النزوح الريفي.
- تحسين البنية التحتية في القرية.
- دعم ضحايا الحرب والألغام (جنوب لبنان).

الرسم ١١: تدرّج أهمية العوامل التي تؤدي إلى إنشاء التعاونيات بحسب المشاركين

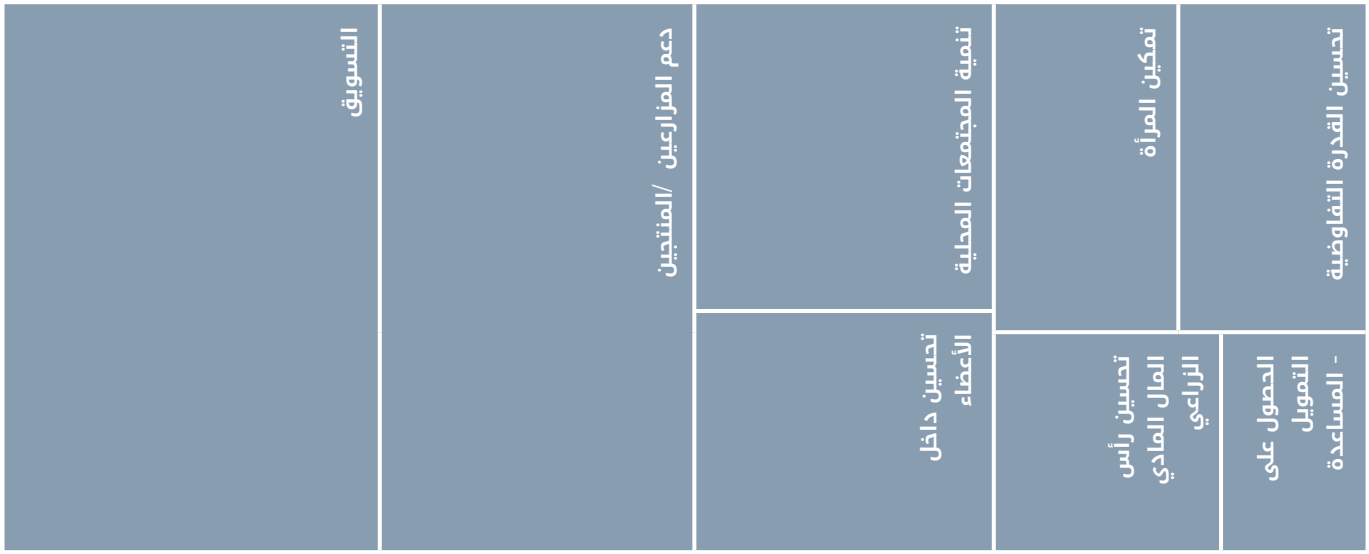

تُعتبر التعاونيات أحد أشكال الممارسة الإنمائية الريفية المحلية، وغالباً ما تتمكن من إعادة توزيع الموارد والسلطة السياسية، حتى ولو كان ذلك على نطاقٍ صغير، على الأطراف الأقل نفوذاً عن طريق تغيير الحياة اليومية والعادات والتقاليد الاجتماعية في المناطق الريفية.[٢٤]

ومع ذلك، لا ينبغي أن يصبح دور التعاونيات في دعم المجتمعات الريفية هو المهمة الرئيسية للمنظمة والتي تتمثّل ولايتها الأساسية في العمل بمثابة مؤسسة تجارية خاصة هدفها تحقيق الأرباح مع إحترام مجموعة القيم والمبادئ.

٢٤ العودة إلى Hamade et al (٢٠١٤)

٥ الخلاصة والتوصيات

لنقلة نوعية من الاعتماد على التمويل إلى أعمال مستدامة

تظهر البحوث أنه ليس بإمكان الحركة التعاونية أن تكون بمثابة دافع للتطوّر والنمو في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية. ولا تسمح أربعة عوامل دقيقة للتعاونيات بلعب هذا الدور:

أولاً، الحاجة إلى تحسين إنجذاب المزارعين الضعيف للتعاونيات، خاصةً المزارعين الشباب والنساء، من الضروري بناء هذه القدرة لإفساح المجال للتعاونيات بلعب دورًا أساسيًا في دعم ديناميكيّة تجديد القوى العاملة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية وبالتالي قدرتها على تبنّي الإبتكار وزيادة المنافسة. كما أظهرت البحوث أنّ التعاونيات التي تتضمّن مدراء وأعضاء مجلس إدارة متعلّمين وذوي خبرة، يمكن أن تشهد نمو وتوسّع بدرجة أكبر. كما يجب ايلاء إهتمام خاص بالتعاونيات النسويّة أيضاً، ليس فقط من خلال التدريب وبناء القدرات، بل أيضاً من خلال المشاريع والإجراءات التي تساعد في الحدّ من عدم المساوات بين الجنسين والحصول على الموارد في المناطق الريفيّة، بالإضافة إلى تشجيع وتمكين المرأة للمشاركة في الأنشطة المدرّة الدخل.

ثانياً، لم تندمج التعاونيات في سلاسل قيم الزراعة والأغذية الزراعية. شجعت البرامج الممولة من الجهات المانحة التعاونيات على الاعتماد على قنوات البيع المباشرة، من خلال دعم إنتاج منتجات غذائية زراعية ذات قيمة مضافة عالية، وتثمين إعداد الأغذية الزراعية التقليدية، والروابط بين التعاونيات ومحلات السوبرماركت. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية حقّقت نتائج إيجابية نسبية للعديد من التعاونيات، فإن الاعتماد على مثل هذه القنوات التسويقية له حدوده، وتزداد تنافسية سوق المنتجات التقليدية والتجارية ذات القيمة العالية وبدأت تظهر علامات على التشبع.

ثالثاً، الاعتماد على التمويل والمساعدة العامة هو عقبة أمام تنمية القطاع المستدامة. تفاقم هذا الإعتماد بفعل غياب حركة تعاونية موحّدة ونقص الحوارات والأفعال المشتركة. كما وأحدث الاعتماد على المساعدات إنخفاضاً جذرياً بقدرة التعاونية وإستعدادها في الأصول الإنتاجية. وسمح أيضا بتضاعف أعداد التعاونيات الغير ناشطة والوهمية التي تهدف فقط إلى الحصول على الدعم العام القائم على السياسة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشارك مؤسسات الحركة التعاونية وهيئة الحوكمة – بالإضافة إلى الجهات المانحة الدولية – تدريجيًا في عملية تشجيع التعاونيات المستقلة من خلال الامتناع عن تقديم منح مالية غير متطابقة. ينبغي أن يتحول القطاع التعاوني من قطاع يعتمد على المعونة ليصبح قطاعاً اقتصاديًا مستدامًا يقوده القطاع الخاص، بما يتماشى مع قيم ومبادئ الحركة التعاونية.

رابعاً، إطار تنظيميّ قديم: هناك حاجة لتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الحالي، والذي غالباً ما يعتبر أحد العوائق الرئيسية لهذا القطاع. وينبغي أن يتضمن الإصلاح القانوني تعديل للتعريف الواضح لدور الإدارة العامة للتعاونية وخفض اجراءت الرصد والتسجيل الرسمية. كما وينبغي أيضاً الشروع في إصلاح لجنة الأمم المتحدة للتعاونيات أو إنشاء مصرف خاص بالتعاونيات.

وينبغي للسياسات العامة المستقبلية، بالإضافة إلى تدخلات الوكالات الدولية، أن تعالج هذه العوامل في نهج متكامل، فضلاً عن مراجعة متعمقة للإطار القانوني والتنظيمي القديم، من أجل دعم التحول النموذجي في القطاع بدءًا بالإعتماد على المعونة ووصولاً إلى الأعمال التجارية المستدامة.

٦ المراجع

ILO (2011). Rural Policy Brief. “The Role of Cooperatives in Achieving the Sustainable Development Goals- the economic dimension.” Expert Group Meeting and Workshop on Cooperatives. Narobi, Kenya. www.ilo.org/rural.

Verasani, G. (2013). Legacoop CEO presentation to the 5th OECD Food Chain Network meeting. Paris October 30th, 2013.

Ministry of Agriculture (2015). Ministry of Agriculture strategy 2015-2019. MOA: Beirut.

Polat, H. (2010). Cooperatives in the Arab World: Reaffirming their validity for local and regional development. Beirut: ILO, 2010.

Polat, H. (2012). Toward a cooperative development policy and legislation. ILO Regional Office for Arab States. Beirut, Lebanon.

Hamade, K., Malorgio, G. and Midmore, P. (2014), Contrasting Quantitative and Qualitative Approaches to Rural Development Analysis: The Case of Agricultural Intensification in Lebanon. Journal of Agricultural Economics. 66:2, 492-518

٧ المرفق استبيان إستقصائي

مسح لتعاونيات الغذاء الزراعي والتعاونيات الزراعية في لبنان - يوليو/تموز ٢٠١٧

القسم ٠ : تعريف المسح

اسم المسّاح	١.	٢.	٣.	٤.	٥.	٦.
التاريخ	اليوم		الشّهر		العام	
المكان	١.	٢.	٣.	٤.		

القسم ١ الموافقة

أنا جزء من فريق مكلف من منظمة العمل الدولية لإجراء دراسة كمية عن التعاونيات في لبنان. هل أنتم على إستعداد للإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بخصائص التعاونية الرئيسية وأسباب إنشاءها؟

١,١	هل أنتم على إستعداد للمشاركة بهذا المسح؟	نعم	كلا

القسم ٢ : مواصفات التعاونيّة

٢,١	إسم التعاونية	نعم	كلا			
٢,٢	العنوان					
٢,٣	رقم الهاتف					
٢,٤	قطاع النشاط	١. الزيتون	٢. التسويق	٣. مصائد الأسماك		
		٤. الفواكه	٥. الخضروات	٦. تجهيز المنتجات الزراعية		
٢,٥	إسم المشترك					
٢,٦		١. المدير	٢. عضو في المجلس	٣. عضو	٤. غيرها، تحديد _____	
٢,٧	نوع جنس المشترك	١. أنثى	٢. ذكر			
٢,٨	مستوى المشترك التعليمي	١. إبتدائي أو أقل	٢. متوسط	٣. ثانوي	٤. جامعي	٥. دكتوراه
٢,٩	عام تأسيس التعاونية	العام:				
٢,١٠	عدد الأعضاء في وقت التأسيس					
٢,١١	عدد الأعضاء الحالي					
٢,١٢	كم عدد الأعضاء الحاليين من الإناث؟					
٢,١٣	كم عدد الأعضاء الحاليين من الإناث؟					
	توزيع الأعضاء بحسب العمر					
٢,١٤	الأعضاء تحت سن ال ٣٠					
٢,١٥	الأعضاء بين سن ٣٠ و-٤٠					
٢,١٦	الأعضاء فوق سن ال ٤٠					
٢,١٧	متى كانت آخر مرة أجريت انتخابات مجلس الإدارة؟					
٢,١٨	متوسط معدل المبيعات السنوي في العامين الماضيين					
	أين يتم بيع منتجاتكم؟					
٢,١٩	في المدينة	نعم	لا			
٢,٢٠	في الكازا	نعم	لا			
٢,٢١	في جميع أنحاء البلاد	نعم	لا			
٢,٢٢	عالمياً (نصدر)	نعم	لا			
	كيف يتم توزيع منتجاتكم؟					

القسم ٢ : مواصفات التعاونيّة

٢,٢٣	مباشرةً إلى تجار التجزئة	_____ ٪
٢,٢٤	عن طريق وسيط	_____ ٪
٢,٢٥	المنتج الزراعي	
٢,٢٦	بيع مباشر	
		١٠٠ ٪

القسم ٣: التوظيف

٣,١	عدد الموظفين بدوام كامل	_____
٣,٢	عدد الموظفين بدوام جزئي	_____
٣,٣	عدد الموظفين الموسميين	_____
٣,٤	كم من موظفيكم هم من الذكور؟	_____
٣,٥	كم من موظفيكم هم من الإناث؟	_____
٣,٦	كم من موظفيكم هم لبنانيين؟	_____
٣,٧	كم من موظفيكم هم سوريين	_____

القسم ٤: التأسيس

يرجى الإشارة إلى درجة أهمية العوامل التالية في تأسيس تعاونيتكم

		غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة جداً	لا جواب	مهمة	مهمة جداً
٤,١	الأسعار منخفضة جداً	١	٢	٣	٤	٥
٤,٢	لم تنجز خدمات التسويق بشكل فعال	١	٢	٣	٤	٥
٤,٣	كانت الأسعار عرضة لتقلبات عدة	١	٢	٣	٤	٥
٤,٤		١	٢	٣	٤	٥
٤,٥	النظر في الإعفاء الضريبي	١	٢	٣	٤	٥
	غيرها، الرجاء ذكر ٢ بحد أقصى					
٤,٦	.١	١	٢	٣	٤	٥
٤,٧	.٢	١	٢	٣	٤	٥

هناك عدة مصادر متاحة لتقديم المعلومات أو الاستشارات للأفراد الذين ينظرون في تشكيل تعاونيات، الرجاء الإشارة إلى درجة أهمية كل من المصادر المدرجة أدناه بالنسبة لتعاونيتكم

		غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة جداً	لا جواب	مهمة	مهمة جداً
٤,٨	المديرية التعاونية	١	٢	٣	٤	٥
٤,٩	وزارة الزراعة، دائرة الخدمات الإرشادية	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٠	الاتحاد الوطني للتعاونيات	١	٢	٣	٤	٥
٤,١١	الخدمات الإرشادية الخاصة	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٢	الإتحاد الأوروبي	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٣	التعاونية الإيطالية	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٤	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٦	المنظمات الدولية الأخرى	١	٢	٣	٤	٥

القسم ٤: التأسيس

يرجى الإشارة إلى درجة أهمية العوامل التالية في تأسيس تعاونيتكم

٤,١٧	٤.١٧ كاريتاس	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٨	مؤسسة رونيه معوض	١	٢	٣	٤	٥
٤,١٩	مؤسسة الصفدي	١	٢	٣	٤	٥
٤,٢٠	جهاد البنا	١	٢	٣	٤	٥
٤,٢١	المنظمات المحلية الأخرى	١	٢	٣	٤	٥

٤,٢٢	هل أجريتم دراسة الجدوى عند تأسيس التعاونية؟	١. نعم	٠. كلا

القسم ٥: الإستثمار

٥,١	هل استثمرتم بمعدات جديدة؟	١. نعم	٢. كلا	
٥,٢	إذا كان الجواب نعم، من أين حصلتم على التمويل؟	١. دعم منظمة غير حكومية-جهة مانحة	٢. الإئتمان	٣. دعم الوزارة
٥,٣	إذا كان الجواب نعم، الرجاء تقديم تفاصيل عن المعدات الجديدة			
٥,٤	٥.٤ هل أستثمرتم بتوسع التعاونية المادي؟	١. نعم	٢. كلا	
٥,٥	٥.٥ إذا كان الجواب نعم، من أين حصلتم على التمويل؟	١. دعم منظمة غير حكومية-جهة مانحة	٢. الإئتمان	٣ – دعم الوزارة
٥,٦	٥.٦ إذا كان الجواب نعم، الرجاء تقديم تفاصيل عن التوسع المادي			
٥,٧	٥.٧ هل إستثمرم بتكنولوجيا جديدة؟	١. نعم	٢. كلا	
٥,٨	٥.٨ إذا كان الجواب نعم، من أين حصلتم على التمويل؟	١. دعم منظمة غير حكومية – جهة مانحة	٢. الإئتمان	٣. دعم الوزارة
٥,٩	إذا كان الجواب نعم، الرجاء تقديم تفاصيل عن التكنولوجية الجديدة			

ما مدى أهمية أنواع الاستثمار التالية لأعمالكم التجارية؟ الرجاء تصنيفها من ١ إلى ٥

		غير مهمة على الإطلاق	غير مهمة جداً	لا جواب	مهمة	مهمة جداً
٥,١٠	الإستثمار في المعدات	١	٢	٣	٤	٥
٥,١١	الإستثمار في التوسع المادي	١	٢	٣	٤	٥
٥,١٢	الإستثمار في التكنولوجيا الجديدة	١	٢	٣	٤	٥

القسم ٦: الأصول

٦,١	كم يبلغ حجم منشأتكم؟	___ متراً مربعاً

الرجاء توفير بعض المعلومات عن أصول تعونيتكم

		إسم المعدات	ثمن شرائها	سنة شرائها	١. أموال الخاصة ٢. منحة ٣ إئتمان	إذا كان منحة أو إئتمان، من من؟
	المعدات الخاصة بالإنتاج					
٦,٢			$ _____ _____	السنة		
٦,٣			$ _____ _____	السنة		
٦,٤			$ _____ _____	السنة		
٦,٥			$ _____ _____	السنة		
٦,٦			$ _____ _____	السنة		

القسم ٦: الأصول

	المركبات (جرار/سيارة/شاحنة)		
٦,٧		$ _____ _____	السنة
٦,٨		$ _____ _____	السنة
٦,٩		$ _____ _____	السنة
٦,١٠		$ _____ _____	السنة
٦,١١		$ _____ _____	السنة

القسم ٨ : قائمة بالمنتجات

تعمل منظمة العمل الدولية على تطوير تطبيق عبر الإنترنت لتسويق المنتجات التعاونية، إذا كنتم ترغبون في إعطائنا قائمة بالمنتجات الخاصة بكم وكذلك التقاط صورة لعينة من منتجاتكم.

٨,١	قائمة بالمنتجات	١. _____	٢. _____
	٣. _____	٤. _____	٥. _____
	٦. _____	٧. _____	٨. _____
٨,٢	صورة	نعم	كلا

لمزيد من المعلومات، الاتصال:
منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
بيروت – لبنان
هاتف: ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
بريد الكتروني: beirut@ilo.org
شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates
تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: @iloarabstates